الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزار ة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية- شعبة التاريخ

التنظيمات العثمانية (1839م-1876م)

خط كلخانة وخط همايون أنموذجا

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص: حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:
نجية فطار
نريمان صدوقي

إشراف الأستاذ
مراد قبال

اللجنة المناقشة

الأستاذ قلفاط عبد الباسط	رئيسا
الأستاذة عمريوي فهيمة	مناقشا
الأستاذ مراد قبال	مشرفا

السنة الجامعية 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزار ة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية- شعبة التاريخ

التنظيمات العثمانية (1839م-1876م)

خط كلخانة وخط همايون أنموذجا

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص: حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:
نجية فطار
نريمان صدوقي

إشراف الأستاذ
مراد قبال

السنة الجامعية 2016/2015

شكر والعرفان

باسم الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام ، أما بعد :

قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " **من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله** "

نحمد الله حمداً كثيراً على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا ، نحمده تبارك وتعالى على أنه أمدنا بالصحة والعافية ،لا ونحمده عزو جل على أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

"**مـراد قبـال**"

الذي رافقنا في هذا العمل وأفادنا كثيراً بنصائحه وتوجيهاته طيلة مدة إشرافه علينا

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام " محرز أمين ، تركية محمود ، حماتيت عبد الكريم ، سعيداني محفوظ " الذين لم يبخلوا عنا بتقديم النصح والإرشاد وتقديم يد المساعدة ماديا ومعنويا .

الإهداء.

إلى من فتحت عيني على ابتسامتها وأشرقت حياتي بنورها إلى من أرضعتني نفساً طويلاً وصبراً جميلاً وعلمتني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والإصرار أمي الحبيبة "حليمة " أطال الله في عمرها

إلى منارة فكري ودربي الذي زرع في روحي الصدق والأمانة والعفة ومن بنى وجوده منى أجل وجودي إلى من كان مشعلاً أستنير به إلى من علمني أن الحياة أخذ وعطاء والدي العزيز "محمد " أطال الله في عمره

إلى الذين قاسموني حنان الأم وصلة الرحم إلى أخواتي " سعاد ، سامية ، رشيدة ، تركية ،عائشة ، فتيحة ، سليمة"

أخوتي "رابح ، سيد علي "

إلى أزواجهم وزوجاتهم وأولادهم كل باسمه

إلى صديقات الدرب " ربيعة ، حميدة ، سارة ، نريمان ،نجية ، خولة ، كتيبة ، فوزية ، حياة ، نسيمة "

إلى أحبائي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد .

إلى كل من في ذاكرتي وليس في مذكرتي

ناجو

قـــــائـــمـــة الـمـخـتـصـرات :

تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	الجزء
د.ب.ن	دون بلد النشر
د.ت	دون تاريخ
د.د.ن	دون دار النشر
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة ...إلى الصفحة...
ط	الطبعة
المج	المجلد
إشر	إشراف
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري

مقدمة

عمرت الإمبراطورية العثمانية أربعة قرون، حيث أنها كانت تمثل القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية لكن ابتداءً من القرن الثامن عشر، بدأت ملامح الضعف والتدهور تدب في أوصالها خصوصا إثر سلسلة الهزائم التي مني بها الجيش العثماني، وهذا ما اضطرها للتوقيع على معاهدات مهينة من بينها: معاهدة بيسار وفيش في 1713م التي فقدت جزءا مهما في البلقان ومعاهدة كوجيك كينا رجه التي أعقبت هزيمتها أمام روسيا في سنة1774م ومعاهدة ياسي سنة 1791م، التي أذلتها أمام روسيا وحققت لهذه الأخيرة مكاسب إقليمية جديدة على حساب الدولة العثمانية، كما اتضحت علامات الانحطاط والضعف أكثر وذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا 1798م بالإضافة إلى تدهور النظام الاقتصادي وفساد الإدارة وتدخل الحريم في شؤون الدولة ، فضلا عن عدم قدرتها على استيعاب التطورات الحاصلة في أوروبا بالأخص في المؤسسة العسكرية.

في ظل هذه الظروف أصبح السؤال الذي يدور في الأوساط المثقفة، وأفراد السلطة هو كيف يمكننا إنقاذ الإمبراطورية العثمانية من الضياع؟ وعلى إثر هذا السجال الحاصل، في السلطة ظهر تيار جديد في الدولة العثمانية قاده رجالا مثقفون، وهو الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية تشبعوا بالثقافة الغربية نادوا بالإصلاح كضرورة حتمية لتحرير البلاد من هذا الانحلال.

وبدأ هذا الاتجاه رسمياً مع عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839_1861م) واستمر إلى غاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني (1876_1908م). وبما أن الدولة العثمانية كانت

دولة عسكرية بالدرجة الأولى مست الإصلاحات المؤسسة العسكرية خاصة في عصر كل من سليم الثالث ومحمود الثاني ثم تطورات هذه الإصلاحات لتشمل الجانب الإداري والاقتصادي فالقضائي فالثقافي.

أسباب اختيار الموضوع :

ولعل الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع بالأساس هي محاولة الوقوف على أهم أسباب الضعف التي أصابت الإمبراطورية العثمانية و التي دفعت سلاطين السلطنة في آخر عهدها للقيام بإصلاحات جريئة .

ومن أهم الدوافع التي حفزتنا لاختيار هذا الموضوع :

أولاً: رغبتنا الملحة لاكتشاف خلفيات وخبايا هذا الموضوع بعدما كان من الصعب الإلمام بمادته إذ استعصى علينا فهمه من ذي قبل لذلك كان إصرارنا عليه بشدة والبحث فيه .

ثانياً: أن جميع الطلاب المقبلين على التخرج ينفرون من الفترة الحديثة ويفضلون الفترة المعاصرة الأمر الذي أدى بالدراسات التاريخية الجزائرية خاصة بجامعة خميس مليانة و التي ترتكز على فترة و تهمل الأخرى .

ثالثاً: بالإضافة إلى الرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع ذات الأبعاد التاريخية التي مازالت تلقي بظلالها على الوطن العربي إلى يومنا هذا .

رابعاً: الدافع الموضوعي يتمثل في أهمية الموضوع بحد ذاته باعتباره الفترة المدروسة جد هامة في التاريخ العثماني ، والتي عرفت خلالها الدولة العثمانية إصلاحات جريئة لم تعهدها من قبل .

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة لمعرفة أهم أسباب الضعف التي عرفتها الدولة العثمانية خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر .

- التعرف على أهم الإجراءات الإصلاحية والتنظيمات التي اتخذتها الدولة العثمانية للتخلص من هذا الضعف والوهن .

- التعرف على أهم المواقف التي صاحبت إعلان التنظيمات ومختلف التغيرات التي طرأت جرائها.

الإشكالية :

تعتبر الفترة الممتدة ما بين (1839_1876م) من أنشط الفترات في التاريخ العثماني حيث عرفت العديد من الفرمانات الإصلاحية التي مست جميع جوانب الحياة والتي تجسدت فيها مجهودات العديد من السلاطين العثمانيين الإصلاحية والتي عرفت في التاريخ بالتنظيمات العثمانية , وانطلقت في دراسة هذا الموضوع من الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت هذه التنظيمات في تغيير أوضاع الدولة العثمانية ؟

ونطرح التساؤلات الفرعية :

1- ما هي أهم الظروف التي جاءت فيها هذه التنظيمات ؟

2-ما هي مظاهرها وردود الأفعال ؟

3-وأهم التغيرات التي صاحبتها ؟

وللإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية ارتأينا تقسيم البحث إلى : ثلاثة فصول ، حيث عنونا الفصل الأول بأسباب تدهور أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر:"تعرضنا فيه إلى السباب السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية التي مست الدولة العثمانية وجعلت تنخر في جسدها داخليا وتكالب عليها الدول الأوروبية خارجيا خصوصاً في ظل الهزائم العسكرية التي منيت بها السلطنة وجعلتها تفقد العديد من أراضيها" أما الفصل الثاني فعنوناه : بالتنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية حاولنا فيه ذكر أهم الإصلاحات التي أجرتها الدولة العثمانية على مختلف أجهزتها الإدارية ومؤسساتها العسكرية وأنظمتها السياسية وقوانينها القضائية ...والمتمثلة في : خط كلخانة 1839م ، وخط التنظيمات العثمانية 1856م والمشروطية الأولى 1876م فتطرقنا من خلالها للأهم البنود التي احتوتها هذه الخطوط والحقوق التي نادت بها" أما الفصل الثالث : فعنوناه " بردود الأفعال تجاه التنظيمات وأهم التغيرات التي صاحبتها خصوصاً في ولايتي بلاد الشام والعراق.وأخيراً الخاتمة التي وأجزناها في مجموعة من الاستنتاجات.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التحليلي الوصفي لأنه يتماشى مع هذا النوع من الدراسات التاريخية .

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن ذكر أهمها :

المصادر وتتمثل في : **محمد كرد علي** ، **مخطط الشام** الذي أفادنا كثيراً في استخلاص مظاهر ضعف الدولة العثمانية في الجانب السياسي والإداري .

إضافة إلى **سليمان البستاني وكتابه عبرة وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** أفادنا في تناوله للتنظيمات بالأخص الدستور .

أما المراجع التي اعتمدنا عليها كتاب عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا1864-1914م الذي زودنا بمعلومات غزيرة حول مختلف قوانين التنظيمات والتقسيمات الإدارية في ولاية سوريا بالإضافة إلى كتاب قيس جواد الغزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط وهو الآخر أمدنا بمعلومات جدّ قيمة وبالفعل قدم لنا نظرة جديدة لقراءة عوامل ضعف الدولة العثمانية . وكذا كتاب وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، وكتاب روبير مانتران تاريخ الدولة العثمانية الجزء الثاني ، وكتاب أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني .

أما في ما يخص المذكرات فقد اعتمدت على كتاب مذكرا ت السلطان عبد الحميد الثاني بعنوان : عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية (1891-1908م) أفادتنا في معرفة نبذة عن

حياته وموقفه من التنظيمات بالإضافة إلى مذكرات ابنته عائشة عثمان أوغلي بعنوان والدي السلطان عبد الحميد الثاني .

أما الدوريات فقد أفادتنا مقالة علو السامرائي أحمد محمود الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1828م .

وفي أثناء بحثنا واجهتنا جملة من الصعوبات وهي:

– ندرة المصادر والوثائق العثمانية التي تتحدث عن موضوع دراستنا على مستوى مكتباتنا الوطنية.

– باعتبار أن موضوعنا يتناول فترة من التاريخ العثماني فإن أغلب وثائقه و مصادره على مستوى المكتبات التركية وباللغة الأم.

– تواجد العديد من الكتب العامة مما صعب علينا مقارنة جميع معلوماتها وتوظيفها في دراستنا.

الفصل الأول

تدهور أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر

- ❖ سياسيا و إداريا
- ❖ عسكريا
- ❖ اقتصاديا

تمهيد:

ظلت الدولة العثمانية و لفترة طويلة من الزمن، تعيش على رقعة واسعة تمتد عبر قارات العالم القديم و يحيا فيها أجناس مختلفة من الشعوب متنوعة وأديان متعددة،وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية ،ولكن ابتداء من القرن الثامن عشر، أتى عليها حين من الدهر أخذ فيه الضعف يدب في أوصالها، و بدأت إمارات الشيخوخة تأخذ طريقها إلى جسد الدولة واستمر ذلك إلى غاية مطلع القرن العشرين.

ولقد اجمع المؤرخون أن بذور التدهور العثماني ترجع إلى عوامل متعددة فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الأساسي للإمبراطورية وفي انحلال نظمها الداخلية ذاتها منذ القرن السابع عشر[1].ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الإمبراطورية تكمن في الضغوط الخارجية ,وفي الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية التي كانت عرضة لها بعد هذا القرن ,و التي لا تقل أهمية عن الأخرى، و كانت كلها عوامل متداخلة أدت في النهاية إلى الانهيار العام الذي أصاب الإمبراطورية[2].

لقد بدا الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية ،منذ القرن الثامن عشر و تعرض جيشها للهزائم المتلاحقة على الساحة الأوروبية ، و أخذت ممتلكاتها في التقلص و الانكماش تدرجيا

[1]. أحمد هريدي علي صلاح ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار الوفاء ، القاهرة ، 1990 م ، ص80.

[2]. عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر ج1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،1971 م ، ص109.

فرغم مبادرة بعض سلاطين الدولة العثمانية لإصلاح أوضاع الدولة ، و محاولة اللحاق بالركب الحضاري الذي سارت عليه أوروبا إلا أن محاولتهم باءت بالفشل.ويمكن إرجاع هذا الفشل وهذا التدهور السياسي لدولة العثمانية في هذه الفترة إلى عدة عوامل نذكر منها:

1- الجانب السياسي و الإداري:

فكرة التضامن الإسلامي التي كانت الدولة العثمانية تقوم عليها،حيث احترمت هذه أخيرة جميع الطوائف الإسلامية الموجودة فيها ، و تركتهم تحت قيادتهم الخاصة فأصبحت الدولة تمثل خليطا من نظم الحكم ، مما أدى إلى ضعف السلطة العثمانية و عدم قدرتها على فرض سيطرتها على جميع ولاياتها عربية ، و هذا ما أدى فيما بعد إلى تشكيل ما يعرف بالعصبيات و الزعامات المحلية[1] التي كانت تلعب دور الوسيط في السلطة ،حيث كان هذا الأخير بين الهيئة الحاكمة من جهة والرعايا من جهة أخرى، وكان هذا الدور يستدعي توازنا بين الفئات الحاكمة في الولايات و السناجق، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية[2] .

[1]. جميل بيضون و آخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع ، الأردن ،1991 م ، ص63.

[2]. وجيه كوثراني ، السلطة و المجتمع و العمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ،1982 ، ص62 .

كالصراع المرير الذي شاهدته مدينة حلب[1]، والذي كان محتدما بين طبقة الأشراف[2] والإنكشارية[3] .أما في العراق فلا يختلف الوضع كثيرا عن سابقتها فقد استطاع المماليك[4] أن ينشؤا حكومة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية رغم محاولات هذه الأخيرة لاسترجاع سيادتها على هذا الجزء من الوطن العربي ،إلا أن هذه العصبيات المحلية الثائرة كان هدفها الوحيد ،هو إعلان استقلالها التام وانسلاخها كليا عن الدولة العثمانية[5].

[1] . حلب :تقع شمال غربي سوريا وهي من أكبر مدن بلاد الشام وتعد ثالث مدينة في الدولة العثمانية بعد استانبول والقاهرة . للمزيد أنظر: محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، مج1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة ، القاهرة 1965 م ، ص 802 .

[2]. الأشراف : هو من المناصب الرفيعة في الدولة العثمانية ومكانه في التشريفات بعد السلطان مباشرة للمزيد أنظر :محمد عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،1996م ، ص ص 272 ـ 273 .

[3]. الإنكشارية :أصلها : ينكجري أو يكيجريلر لفظ تركي بمعنى : العسكر الجديد. للمزيد أنظر: نفسه، ص50.

و أنظر أيضا: سهيل صابان ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ،1421هـ/2000م ، ص41.

[4]. المماليك: كانوا في الأصل أرقاء جلبهم المصريون إلى مصر في القرن العاشر الهجري ثم السلاطين المتأخرون من الأيوبيين كي يدربوا على الجندية وخدمة السلطان ، وارتقى بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة لمزيد أنظر: غانية بعيو، "التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839-1876"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف : د الغالي غربي ، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة الجزائر،2009 م ، ص 26 . وأنظر أيضا: غربال ، مرجع نفسه ، مج2، ص426.

[5]. الغالي غربي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288 هـ ـ 1916 م ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2007 ، ص139 .

لهذا لم يتم وضع حد نهائي لهذا الصراع الذي نشب بين الحكام الأتراك و الأمراء الوطنيين[1] وبالتالي ساهمت هذه العصبيات بشكل مباشر وعلني في تقويض سلطة العثمانيين في المشرق العربي إظهار للدول الأوروبية مدى قابليتها للثورة على الحكم العثماني[2] فاغتنمت هذه الدول غضب العصبيات المحلية وسخطها على السلطنة ،وراحت تفرض على هذه الأخيرة مجموعة من الامتيازات[3] والتي غيرت كليا من سياسة الدولة في معاملتها لأعدائها ،من لغة السيف والجزية إلى لغة المحادثات الدبلوماسية والموائد المستديرة وتبادل السفراء والسفرات.

ولقد مرت هذه الامتيازات الأجنبية بثلاث مراحل : ففي المرحلة الأولى كانت عبارة عن "منحة "ثم تحولت فيما بعد إلى" مطالب وحقوق" لمن هم في الداخل والخارج ، لتصل في الأخير مشكلة ضغطا وانهزاما واستعلاء على الدولة العثمانية[4]، ومن بين هذه الامتيازات نذكر :تنظيم إقامة رعايا هذه الدول من حرية تنقلهم وحمايتهم ، وأيضا تمتع السفير و القنصل ومترجميهم بجميع الحقوق وامتلاكهم حرية الدعوة إلى التنصير عن طريق الغزو الفكري[5].

---

[1] . كوثراني ، مرجع سابق ، ص62.

[2] . محمد مخزوم ، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في الشرق العربي في عصر النهضة ، معهد الإنماء العربي بيروت 1981م ، ص114.

[3]. الامتيازات: هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيين للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي تحصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابق ، ص36.

[4] . ماجد صالح المضيان ،"أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة مابين 1530-1920"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، 1995، ص63.

[5]. نفسه ، ص 73.

ولقد ترتب عن هذه الأخيرة آثار وخيمة ،حصدتها الدولة العثمانية في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، ويمكن توضيحها استنادا على حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم "إذا تبا يعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه عنكم حتى تراجعوا دينكم"[1]. وهذا يعني أن الدولة العثمانية عندما كانت تجاهد في سبيل الله وكانت تسيير على خطى الشريعة الإسلامية ذو شأن رفيع ورهيب ولكن بتركها الجهاد اعتراها الانهزام فهانت عند أعدائها مما تجرأ أعدائها وجاراتها بل وأعداء الداخل على التدخل في شؤونها السياسية ,وتسيير دفة حكمها وخلق مجموعة من الثورات في كل مكان والتي عملت هذه الأخيرة على سقوط مجموعة من المدن الواحدة تلوى الأخرى حتى تناثرت أشلاء الدولة العثمانية.[2] وهناك عامل آخر أدى إلى تدهور الأوضاع الإدارية يتمثل في بيع المناصب الحكومية على مختلف مستوياتها ,من الصدر الأعظم [3] إلى الوالي إلى الدفتر دار[4] إلى القاضي[5] ويتم هذا البيع عن طريق المزاد العلني ,وبعد فوز المسئول بمنصبه يصبح هدفها

---

[1]. المضيان ، مرجع سابق ، ص 66.

[2]. نفسه ، ص70.

[3]. الصدر الأعظم :الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية وكان وكيلا مطلقا للسلطان وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء أطلق عليه الوزير الأعظم ، كما لقب بالصدر العالي وصاحب الدولة ،غير أن لقب الصدر الأعظم انتشر أكثر من غيره و استمر استخدامه إلى اضمحلال الدولة العثمانية ، كانت لديه كافة صلاحيات الأمور في الدولة ،وكان لديه ختم السلطان.للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابق ، ص143.

[4]. الدفتردار: أي ممسك الدفتر ، وهي تتكون من كلمتين دفتر ودار ،بمعنى القابض على الدفتر ، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية للمزيد أنظر: نفسه ، ص 114.

[5]. القاضي :القضاء في الدولة العثمانية كان ينقسم لقسمين :المنصب لمن يشغله فعلا ، و الاسم و الرتبة دون الجلوس على المنصب للمزيد أنظر : نفسه ، ص173.

الأوحد هو تعويض الأموال والمبالغ التي دفعها للحصول على منصبه وذلك بشتى الطرق والأساليب الممكنة[1]. وهذه كانت أول خطوة نحو انتشار ظاهرتي المحسوبية والرشوة التي بلغت جميع ربوع الدولة العثمانية وو لاياتها العربية ولقد فسر الكردي علي أسباب شيوع الرشوة بقوله "أن الموظفون والعمال كانوا يعفون على الغالب من العقوبات مهما فعلوا و لا يعاقبون بأكثر من أن ينقلوا من ولاية إلى أخرى[2]وكانت نتيجة شيوع هاتان الظاهرتان ، حلول القيم المالية محل قيم الكفاءة[3].

2. الجانب العسكري:

كانت قوات الإنكشارية أحد عناصر الجيش العثماني الأساسية ، وأحد نقاط القوة في بعض الفترات،إلا أن مجيء سلاطين ضعفاء للحكم واندماج قوات الإنكشارية في المجتمع العثماني أثر على طبيعتهم العسكرية وتمركز المراكز الحساسة للدولة بأيدي كبار قادة الإنكشارية،أدى إلى تدهور الدولة العثمانية عموما ن وضعفها في مواجهة أعدائها ، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على أوضاع الدولة العثمانية في أغلب أقاليمها ، مما جعل بعض السلاطين يحاولون إعادة النظر في تدهور الأوضاع التخلص من الإنكشارية[4].

---

[1]. غربي ، مرجع سابق ، ص93.

[2]. كردي علي محمد ، مخطط الشام ، ج6 ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1925م ، ص92 .

[3]. عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي (1516-1922) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د. ت ، ص133.

[4]. أحمد محمود علو السامرائي ،محمد حمزة حسين الدليمي ، "الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة1828"،مجلة التربية والعلم ، المج 17، العدد 2 ، د. ب ، 2010 م ، ص 70.

2 -1 - الوضع الداخلي:

أ- تمرد الإنكشارية:

ازداد تدخل الإنكشارية في الشؤون السياسية العليا للدولة أكثر من السابق ،حيث أصبحت تتولى خلع السلاطين وتعين مكانهم سلاطين جدد يتماشون حسب رغباتها ونزواتها[1]، مثلما حدث للسلطان"سليم الثالث"[2] خلع من طرف الإنكشارية ، لأنه أراد إدخال أساليب حديثة في القتال، وفرض الثياب العسكرية الأوروبية على الجنود . و الأمر الذي عجل في عزله هو إصدار فتوى من طرف قاضي عسكر الروملي[3].

والذي بيّن فيها أن هذا النظام الحديث بدعة مخالفة لشرع[4]، بالتالي إمتلئت عقول الإنكشارية بهذه الأوهام وأعلنت عصيانها ضدّ السلطان سليم الثالث وأمرت بعزله فوراً وتعين مكانه

---

[1] . غربي ، مرجع سابق ، ص 207.

[2]. سليم الثالث : ولد عام 1175هـ و جلس سنة 1203هـ وبعد جلوسه وجه عنايته إلى تنظيم الجنود وحشد الجيو و تقوية المعاقل و تعزيز المالية وثار أوجاق الإنكشارية ضده وخلعوه وبعد دخوله الحبس قضى شهيدا فيه عام 1222هـ و د فن في تربة والده مصطفى .للمزيد أنظر :آصاف يوسف بك عزتلو ، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تق: محمد زينهم محمد عزب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م ، ص 113 .

[3]. قاضي عسكر الروملي : كانت مؤسسة القضاء العسكري أكبر مرجع ديني في الدولة العثمانية حتى نهاية عهد السلطان محمد الفاتح. ثم انقسمت في عام 1481إلى قسمين :قضاء عسكر الروملي وقضاء عسكر الأناضول فإذا رقي قاضي استانبول أصبح قاضي الأناضول ،وإذا رقي هذا الأخير أصبح قاضي عسكر الروملي ثم شيخ الإسلام ، وكان قاضي عسكر الروملي المرجع الأعلى لكافة القضاة في الروملي و كان عضواً في الديوان الهمايوني ، للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابـــق ، ص174.

[4]- نزار قازان، سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية ، ط1، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،1992م ، ص66 .

السلطان مصطفى الرابع[1]. الذي عزل هو الآخر فيما بعد[2]، وعينوا مكانه السلطان محمود الثاني ظناً منْهم أنه سيكون السلطان المطيع لهم ومنفذ لأوامرهم لكن ما حدث كان عكس تصورهم ، حيث إ ستهل السلطان عهده بقتل كل من يعارضه أو يشكل مصدراً خطر على أمن واستقرار الدولة العثمانيةكما اتخذ عدة مقررات تحدُ من نفوذ وتمرد الإنكشارية كإلزام الإنكشاريين مثلا على البقاء في ثكناتهم وإخضاعهم للنظام الأوروبي الحديث لكن الجيش الإنكشاري رفض هذه القررات التي اعتبرها مجحفة بحقه وأعلن عصيانه مرة أخرى على الدولة[3].

كما تميز الإنكشاريون أيضا المطالبة بالعطايا و البقشيش[4] عند ارتقاء الدولة سلطانا جديداًوصارت هذه العطايا تقليداً راسخاً لا يستطيع أي سلطان مهما أوتي من قوة أو عزيمة أن يتجاهلها وإلا قوبل بالتمرد والعصيان[5]، ومثال على ذلك نجد العصيان الذي قام به الجيش

[1]. مصطفى الرابع:ولد عام 1193هـ و جلس عام 1223هـ وحال جلوسه وجه عنايته إلى تنظيم الجندية وتهذيب الانكشارية وما صفت له الأيام حتى نشط المفسدون والقوا الفتن بين رجال الدولة وكبار المملكة .للمزيد أنظر: آصاف بك ، مرجع سابق، ص 114،و أنظر أيضا: المحامي ، مرجع سابق ، ص394 .

[2]. قازان ، مرجع سابق ، ص67.

[3]. نفسه ، ص ص66 ـ 67.

[4]. البقشيش:أو بخشيش:وهي لفظ فارسي معناه :هبة أو :عطاء، شاع استعماله في البلاد العربية خلال فترة المزج الثقافي بمعنى المكافأة على العمل، ولازال حتى يومنا هذا دارجة على ألسنة العامة بنفس اللفظ ، والمعنى في كثير من بلدان العالم العربي للمزيد أنظر: الخطيب ، مرجع سابق ، ص70.

[5]. أماني بنت جعفر بن صالح الغازي ، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية ، ط1، دار القاهرة ، مصر ،2007 ، ص 156.

الإنكشاري في عهد محمود الثاني[1]، حيث كان سببه الرئيسي هو تطبيق النظام الأوروبي الحديث الذي قضى على جميع امتيازات الإنكشارية[2] وأمام عجزا الدولة وتراخيها في مواجهة الإنكشارية ،راح أفراد هذه الأخيرة يعينون من يرضونه من الصدور العظام ويقتلون من يعصي أوامرهم ويعارض رغباتهم.

أما بقية الموظفين فقام هؤلاء بتحويلهم إلى أداة طيعة في أيدي ضباط الإنكشارية يلبون لهم مطالبهم وينفذون أوامرهم خوفاً من بطشهم[3].

وفي عام 1774م بعد تولي السلطان عبد الحميد الأول[4] تم إلغاء هذه العطايا، وكان السبب في إلغائها هو أن الدولة العثمانية كانت تعيش في أزمة مالية عصيبة بسب ضخامة[5]الإنفاق العسكري الذي كان يصل في السنة إلى ألف مليون جنيه[6]. واستمر هذا الإنفاق في الازدياد

[1] . محمود الثاني :تولى مقاليد الحكم سنة1223 هـ/1808م وهو في الرابع والعشرين من عمره ، يمتلئ حماسة وحمية ورغبة في الإصلاح والنهوض ، للمزيد أنظر:محمد عبد اللطيف البحراوي ، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1839/1808م ، دار التراث ، القاهرة ،1978 م ، ص182.

[2]. قازان ، مرجع سابق ، ص 70.

[3]. غربي ، مرجع سابق ، ص 208.

[4]. عبد الحميد الأول : ولد عام 1137هـ وجلس سنة 1187هـ واخذ منذ جلوسه في تسكين الفتن الداخلية و إعداد مهمات القتال وتقوية المعاقل و الحصون توفي 1203هـ ، عاش 66سنة قضى منها 16 عاماً على سرير السلطنة . للمزيد أنظر: آصاف بك ، مرجع سابق ، ص 111 .

[5]. الغازي ، مرجع سابق ، ص 157.

[6]. عبد العزيز محمد الشناوي ،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،ج4 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ،2005م ، ص 93 .

كلما طالب الإنكشاريون برفع أجورهم لتفادي أي تمرد من هؤلاء[1] بينما كانت ميزانية التعليم المدني لا يتجاوز أكثر من بضعة ملايين من الجنيهات[2] .

كما وصلت بهم روح التمرد إلى رفض كل الأوامر العسكرية الصادرة لهم من قيادتهم، وكانت النتيجة أن راح أفرادها يشعرون بقوتهم بشكل لم يعهد من قبل ، جعلهم على استعداد تام لمواجهة أي معارضة لهم ، فكل هذه عوامل أدت إلى تدهور المؤسسة العسكرية ، والتي ساهمت هي الأخرى في عدم استتاب الأوضاع داخل ربوع الدولة العثمانية ، وبالتالي أتاح هذا الوضع المتردي الفرصة لازدياد ظاهرة تمرد الولاة على الحكومة المركزية[3] كتمرد محمد علي باشا[4] والي مصر.

---

[1]. إيرينا بيتر وسيان ،الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ، معهد الدراسات الشرقية ، دبي ،2006 م ، ص 192.

[2]. الشناوي ، مرجع سابق ، ص93.

[3]. غربي ، مرجع سابق ، ص ص 207 ـ 208.

[4]. محمد علي باشا : (1769–1849)،والي مصر ، (1805–1849)، ولد بقوله ، كان موظفا ،ثم أشتغل بتجارة الدّخان جاء في حملة لإجلاء نابليون منها اشترك في معركة أبو قير البرية 1799م عاد إلى مصر 1801م قائدا لكتيبته الألمانية أخذ يرقى سلم النجاح في ثبات وحذر ، وجاءت فرصته حينما ضاق المصريون ذرعا بحكم خورشيد باشا ، وطلبوا من الباب العالي تولية محمد علي عليهم 1805م، تغلب على المماليك ألد أعدائه في مذبحة القلعة 1811م ، في عهده شهدت مصر ثورة تحديثية في عدة ميادين ، خاض عدة معارك ضد الدولة العثمانية ، أناب عنه في الحكم ابنه إبراهيم باشا ، في أخريات حياته مات بالإسكندرية في أوت 1849م، ودفن بمسجده بقلعة الخيل للمزيد أنظر:محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح :إحسان عباس حقي ، ط5 ، دار النفائس ، بيروت ،1986م ، ص 192.

ففي سنة 1806م بدأ هذا الأخير بتدعيم مركزه الشخصي وتثبيت الولاية في شخصه وبالتالي في سلالته فكل هذه دلائل على بداية تمرده وعصيانه للسلطة[1].

كما تمكن في تلك الفترة من القضاء على الدولة السعودية الأولى[2] ، التي نشبت فيها الحركة السلفية الوهابية[3]، وبالتالي قامت الدولة العثمانية بمكافأته ، وذلك من خلال تعيينه واليا على الحجاز[4]وفي سنة 1831م تدهورت الأوضاع العسكرية مرة أخرى فأنتهز محمد علي هذه الفرصة وراح لإرغام الدولة العثمانية على التنازل له عن كل الولايات العربية لإنشاء دولة عربية موحدة وبالفعل انتصر الجيش المصري بقيادة محمد علي على الأتراك في موقعة نزيب سنة 1839م[5].

---

[1]. محمد علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ط1 ، دار البيارق ، ليبيا ،2001م ، ص 342.

[2] . حسين مؤنس ، أطلس التاريخ الإسلامي، ط1 ، دار الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ،1987 م ، ص 362 .

[3]. الوهابية :هي حركة إسلامية سياسية قامت في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي على يد محمد بن عبد الوهاب ،ومحمد بن سعود حيث تحالفا لنشر الدعوة السلفية فقاموا بشن سلسلة من الغزوات انتهت بقيام الدولة السعودية الأولى لكن في عام 1818م استطاع إبراهيم باشا بن محمد علي باشا تدمير هذه الدولة والتي عرفت فيما بعد بالحرب السعودية العثمانية للمزيد أنظر: نفسه ، ص 362.

[4]. الحجاز :يقع في شبه الجزيرة العربية ، انفرد دون سائر الولايات العثمانية بعدة امتيازات ، لأنه يضم الأماكن المقدسة الإسلامية ومن هذه الامتيازات عدم تقديمه لأي مال للخزينة السلطانية،بل على العكس كان يرسل إليه كل عام الصرّة .للمزيد أنظر: بعيو ، مرجع سابق ، ص28.

[5]. موقعة نزيب:أو تعرف بموقعة نصيبين هي معركة عسكرية حصلت في 25 يونيه 1839بين الجيش العثماني بقيادة حافظ عثمان باشا و الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي و انتهت بانتصار الجيش المصري على الجيش التركي للمزيد أنظر :مؤنس ، مرجع نفسه ، ص362.و أنظر أيضا: يلماز أوزتونا ، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية (السياسي العسكري، الحضاري) ، تر:عدنان محمد سلمان ، ط1 ، مج3 ، دار العربية للموسوعات ، لبنان 1431هـ/2010م ، ص26.

ولقد ازدادت ظاهرة التمرد والعصيان استفحالا كلما تناقصت هيبة السلطة المركزية في الولايات وعجزها عن تحقيق الأمن و الاستقرار،كما كان للحكام الإقطاعيون و الولاة المحليون في كثير من الولايات العربية رغبة شديدة في إعلان استقلالهم عن الأستانة ،ففي مصر عاد المماليك وقبضوا على السلطة من جديد ،ولم يعد أحد يهتم بالقواعد و القوانين التي وضعها سليمان القانوني[1]،وفي الجزائر وطرابلس حيث كان ولاتهم مستقلين تقريباً.

2 . 2 . الوضع الخارجي:

أ. الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية :

لقد ازداد الضعف في كيان الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث تعرض جيشها للهزائم المتلاحقة على الساحة الأوروبية ، وأخذت ممتلكاتها في التقلص والانكماش تدريجياً ومن بين هذه الحروب نذكر:

الحرب الروسية النمساوية ضد الدولة العثمانية[2] ، فلقد كانت الأحوال السياسية مضطربة و الحروب قائمة بين الدولة العثمانية و روسيا ، حيث قامت هذه الأخيرة بالتحالف مع النمسا

[1]. سليمان القانوني : ولد في (شعبان900هـ/ أفريل 1495 م) وهو عاشر ملوك آل عثمان. للمزيد أنظر :المحامي ، مرجع سابق ، ص198 .

[2]. غربي ، مرجع سابق ، ص 223.

ضد الدولة العثمانية حيث تمكنت هاتين الدولتين من السيطرة على بعض الأراضي العثمانية فاستولت روسيا على الأفلاق[1] و البغدان[2] وبصربيا، واستطاعت النمسا احتلال بلاد الصرب[3] و دخولها بلغراد[4].

وفي عام 1774 م تم توقيع معاهدة كوتشيك كينا رجـــه[5]بين روسيا و الدولة العثمانية إذ تنازلت هذه الأخيرة لروسيا عن شبه جزيرة القرم . كما سمحت لها بإنشاء القنصليات و لكن لم تكتفي روسيا بهذا فراحت رفقة النمسا تؤسسان ما يعرف " بالمشروع الشرقي " (1780-1783) بحيث لم يتناول هذا المشروع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في أوروبا فحسب بل تعداه إلى ممتلكات ها الموجودة في الشرق أيضاً ، وأكدت كل من روسيا والنمسا على ضرورة الاتفاق مع فرنسا باعتبارها صاحبة النفوذ في المشرق والحصول على موافقتها بخصوص هذا المشروع مقابل منحها كل من مصر و سورية كتعويض عن هذه الصفقة الضخمة .

---

[1]. الأفلاق : هي إمارة من إمارات الدانوب ظهرت للوجود في القرن الثالث عشر ، وأصبحت منذ سنة 1396م تابعة للدولة العثمانية واستقلت سنة 1856م ، واتحدت مع مولدافيا سنة 1858م وكونتا معاً الدولة الرومانية الحاضرة .للمزيد أنظر : المحامي ، مرجع سابق ، ص 131.

[2]. البغدان :هي المنطقة الشرقية من رومانيا المتاخمة لحدود الإتحاد السوفييتي و الكائنة بين نهري بروت Prut وسيرت Siret وكانت هذه المنطقة تصغر أو تكبر حسب إرادة الفاتح .للمزيد أنظر: نفسه ، ص 173.

[3]. بلاد الصرب: هي أيضا جمهورية ضمن الجمهوريات اليوغوسلافية الست و مركزها بلغراد . للمزيد أنظر : بن مرجة موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني و الخلافة الإسلامية ، دار الصحافة ، الكويت ،1984م . 102

[4] ياغي ، مرجع سابق ، ص125 .

[5]. كجوك كانيارجه : اسم القرية التي تم التوقيع فيها بين الدولي العثمانية وروسيا على إنهاء الحرب التي استمرت من عام 1768م إلى عام 1774م وهي تقع في حدود دوبرجه بجنوب شرق سلستره في بلغاريا . للمزيد أنظر : صابان ، مرجع سابق ، ص ص 212 ـ 213 .

لكن فرنسا أعلنت رفضها لهذا المشروع سنة 1783 ليس حباً في الدولة العثمانية ، ولكن رغبةً للإنفراد بها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية وإبعاد خطر كل من روسيا والنمسا عنها[1].

وفي سنة 1789م تم اندلاع الثورة الفرنسية [2]في أوروبا بقيادة الجنرال نابليون بونابرت[3] حيث قامت فرنسا بتحريض الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها ، رغم عدم تخليها عن سياستها في التوسع والاستعمار وكان نابليون يخطط لاحتلال مصر باعتبارها تحتل موقعا إستراتيجي ممتاز ، وفي عام 1798م تم تنفيذ الاعتداء الفرنسي على مصر[4].

في البداية استطاع بونابرت إحراز النصر على المماليك [5]في مصر، لكن فيما بعد تغيرت موازين القوى لصالح الدولة العثمانية المتحالفة مع بريطانيا وفي الأخير اضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من مصر بعد عقد اتفاقية العريش في 24 جانفي 1801م [6] ، والتي نصت على

---

[1]. عبد الرؤوف سنو ، "العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878)" ، مجلة تاريخ العرب ، العدد 5، بيروت ،1985م ص5 .

[2] . الثورة الفرنسية : حدث تاريخي هام بدأ على شكل انقلاب سياسي في فرنسا (1789م) وأثر على العالم كله ، يختلف المؤرخون كثيراً في أسبابها فيرى البعض أنها حركة عقلية نشأت من حركة الاستنارة الحرة في القرن الثامن عشر. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1985 م ، ص 913.

[3]. نابليون بونابرت :(1769-1821م)عسكري عبقري وإمبراطور فرنسي من مواليد أجاكسيو ، في عام 1804م أعلن نفسه إمبراطورا على فرنسا رغم نشأته الجمهورية ، ومناصرته لمبادئ الثورة الفرنسية ... للمزيد أنظر : نفسه، ص 538 .

[4]. أكمل الدين إحسان أوغلي ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، تر : صالح سعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إستانبول ، 1999م ، ص 154.

[5]. المماليك : صنف من العبيد أصلهم من الأتراك والجراكسة و المغول . للمزيد أنظر : الخطيب ، مرجع سابق ، ص 408.

[6]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 334 .

إجلاء الفرنسيين عن مصر بكامل أسلحتهم وعتادهم وعودتهم إلى فرنسا [1].غير أن الحكومة البريطانية عندما بلغتها أنباء مفاوضات العريش ، كانت قد اتخذت موقفا من شأنه تعطيل اتفاقية العريش عن إبرامها ، إذ كانت تخشى من أن يعود جيش فرنسا إلى ميادين القتال في أوروبا فترجح كفة الجيوش الفرنسية ويختل ميزان الموقف العسكري في القارة ، وفي عام 1809م معقد السلطان محمود الثاني صلحاً مع إنجلترا في الوقت الذي نشبت فيه الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا مرة أخرى فحاول الإنجليز استغلال الخلاف الموجود بينهم لتحقيق ما تصبوا إليه من أطماع في السيطرة على مضيق الدردنيل[2]، لكن الدولة العثمانية رفضت طلبات إنجلترا وبالتالي أجبر الإنجليز على الخروج من مياه الدردنيل وبفضل كفاح وصمود الشعب المصري ومساندة العثمانيين ومحمد علي لهم استطاعوا تطهير مصر نهائيا من الغزو الفرنسي والإنجليزي، أما في ما يخص الغزو الروسي فقد انتهى بعقد معاهدة بوخارست 1812م مع الدولة العثمانية وقد مكن الصلح السلطان محمود الثاني من القيام ببعض الإصلاحات والقضاء على الثورات و التمردات في الدولة نهائياً [3].

---

[1]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 334 .

[2]. مضيق الدردنيل : احتلها العرب مدة من الزمن ثم استرجعها الروم سنة 961 ميلادية وفي سنة 1204 أخذها البناد قة لما فتح الصليبيون الأستانة ، وفتحها العثمانيون ولم تزل تابعة لهم حتى الآن إلا أنها لا تخلو من الاضطرابات بسب الدسائس تبذل مملكة اليونان وسعها لضمها إليها إلا أن بعض الدول ذوات المصالح في البحر المتوسط لا تسمح لها بذلك خوفاً من ازدياد نفوذ اليونان في البحر ويقول المحامي هي الآن تابعة ليونان . للمزيد أنظر : المحامي ، مرجع سابق ، ص 235 .

[3]. ياغي ، مرجع سابق ، ص 128 .

3. الجانب الاقتصادي:

لقد تدهور الجانب الاقتصادي للدولة العثمانية كثيرا في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، و يعود السبب في ذلك إلى أن البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني كان مستمداً من التقاليد العثمانية البيزنطية و العربية الإسلامية القديمة و التي لم تطورها الدولة العثمانية مع التطورات الاقتصادية الأوروبية، مما سمح بالغزو الاقتصادي الأوروبي لسوق المحلية العثمانية التي تحولت إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية[1] عن طريق التجار الأوروبيون الذين كانوا مقيمون على شكل جاليات في خانات [2]، وتحت إشراف قناصلهم الذين زادت سلطاتهم يوماً بعد يوم.

وسرعان ما انطوى تحت حماية القناصل عدد من رعايا الدولة العثمانية، و خاصة اليهود[3]الذين امتلكوا زمام التعامل المالي في الدولة لكونهم حلقة وصل بين التجارة و الأجانب .

كما لجئوا إلى أساليب ملتوية للسيطرة على كبار رجال الدولة بالرشوة و المؤامرات[4].ولقد زاد تدخل هؤلاء القناصل ورعاياهم في شؤون الداخلية لدولة العثمانية عندما منحت لهم هذه الأخيرة مجموعة من الامتيازاتو التسهيلات التي كانت في الواقع هي المنفذ الذي بواسطته تسرب

---

[1]ـقيس جواد الغز اوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط1، مركز دراسات الإسلام و العالم ، فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية ، 1994 م ، ص14.

[2]ـ الخاناتمفردها خانة وتعني المنزل وهو مقاس ضريبي به يتم تحديد الضريبة التي يدفعها ربّ البيت من تكاليف العوارض و النزول للمزيد أنظر:صابان، مرجع سابق ، ص96.

[3]. اليهود:ونجد في بعض المصادر يهوذ ،وهم جيل من الناس قيل أنهم من أصل سامي سموا بذلك على بعض الروايات نسبة ليهوذا ابن يعقوب واحدهم يهوي و الملة التي ينتمون إليها اليهودية.للمزيد أنظر: الخطيب، مرجع سابق ، ص449.

[4] . بيضون، مرجع سابق ، ص 66.

النفوذ الأجنبي داخل الأراضي العثمانية و كانت أيضا بمثابة الحجة و الذريعة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية والدينية والسياسية.ويمكن إجمال آثار هذه الامتيازات فيما يلي:

– ليس من حق الدولة العثمانية إن تجبي أية ضريبة مباشرة من ألأجانب فقد كانت متاجرهم ومصانعهم و مصارفهم تعمل دون أن تدفع ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة مما حرم هذه الأخيرة من أموال طائلة.

– كان المصدر و المستورد على حد السواء هو الأوروبي مما مكنه من التحكم .

– سيطرة الأجنبي على وسيلة التعامل التجاري وهي النقد، فقد اغرق البلاد بنقده ولاسيما المزيف منه فكان سبباً في خفض قيمة النقد المحلي و إدخال الدولة في أزمة مالية خانقة[1].

وبذلك كانت الامتيازات وراء خروج التجارة الداخلية و الخارجية في الدولة العثمانية من أيدي أصحابها لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأوروبية كيف ما تشاء مصالحها.

إضافة إلى هذا نجد مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية كاتفاقية عام 1838 [2]، التي عقدتها مع إنكلترا، والتي جعلت من الإمبراطورية

[1]. غربي ، مرجع سابق ، ص ص204 ـ 205.

[2]ـ اتفاقية 1838: التي عقدتها الدولة العثمانية مع انكلترا،حيث تنص هذه المعاهدة على إلغاء ضرائب الدولة العثمانية المفروضة على بعض المواد، كذلك تجري تخفيضات جمركية لصالح إنكلترا.للمزيد أنظر : أوزتونا ، مرجع سابق ، ص 16.

سوقا مريحاً و مربحاً جداً لإنكلترا لتصدير منتجاتها الرخيصة، و لأن مصر ايالة من ايالات الإمبراطورية فالمعاهدة تشملها كذلك ونتج في الأخير عن هذه المعاهدة ضرراً مادياً ضخماً على الدولة العثمانية.

أما من الناحية التجارية فلقد كانت التجارة المحلية للدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر على نطاق ضيق و محدود جدا بسبب تأخر وسائل النقل و المواصلات وقلة إلا من في الطرقات بالرغم من المحاولات المتكررة من طرف الدولة للقضاء على قطاع الطرق إلا أنها فشلت في الأخير ، و لقد أدى هذا إلى انعدام الاستقرار السياسي و تدهور النشاط التجاري والصناعة ، و بالتالي بقيت الدولة العثمانية عاجزة عن مواجهة أوروبا الناهضة اقتصاديا[1].

أما فيما يخص القطاع الزراعي فلقد كانت مساهمات الدولة في تطويره معدومة بسبب فساد نظام الالتزام[2]، حيث أدى هذا الأسلوب إلى خلق طبقة بين الدولة و الأهالي ،حيث كانت تتولى جمع الضرائب و الرسوم و كثيرا ما كان الملتزم يلجأ إلى الدولة لمساعدته في تحصيل الضرائب و لا يخفى ما كان يلحق الفلاحين من ظلم وقهر واستعباد جراء سياسة محمد علي ضدهم حيث فرض عليهم السخرة[3]، أو دفع ضريبة بديلة و حرم عليهم أن يأكلوا يشأ من كد

---

[1]. مؤنس ، مرجع سابق ، ص362.

[2]. نظام الالتزام:هو نظام سائد في الولايات العربية ، حيث نص على الملتزمين إلى استغلال الفلاحين لتنفيذ منافعهم بجمع الأموال التي دفعوها، ثم تحقيق ربح خاص بهم.و للمزيد أنظر: بيضون ، مرجع سابق ، ص65.

[3]. السخرة:هي عبارة عن مجموعة من الأشغال التي كان يقوم بها الاقنان لفائدة الأسياد، داخل القصور أو في الصناعات الفلاحية والتي قد تدوم عدة أسابيع بالمجان .للمزيد أنظر: مؤنس ، مرجع سابق ، ص280.

أيديهم ، و أبطل التجـــارة و زاد في أسعار المعايش أضعاف مضاعفة، و فرض الضرائب التي لا يطيقون دفعها كالضرائب الديوانية[1] ، التي كان يفرضها السلطان وقت الحاجة و التي نظر إ ليها الفقهاء نظرة الاستياء واعتبروها غير شرعية[2]. و لقد نتج غي الأخير عن هذه السياسة كره الفلاحين الشديد لمحمد علىو أعوانه ,وهروبهم من الأراضي الزراعية و ترك قراهم فرارا من سياسته الظالمة ،مع العلم أن عدد الفلاحين الفارين في عام واحد هو عام 1831 ستة ألاف فلاح و فتحت للتجار الأوروبيين الباب على مصرعيه لدخول مصر

و الهيمنة على اقتصادها، وأصبحت مصر هي المزرعة التي تعتمد عليها أسواق أوروبا من المنتجات الزراعية و بالتالي ارتبطت الدولة العثمانية بأوربا ارتباطا تجاريا و حضاريا[3].ولقد أدت كل هذه العوامل إلى انكماش الموارد المالية للسلطنة زعز عتهـــا و إنزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية[4].

بنهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، أدرك رجال الدولة في الإمبراطورية العثمانية أن تغيرات كبيرة قد طرأت على العالم ، أتاحت للدول الأوروبية أن تتفوق كثيرا على الإمبراطورية العثمانية في النمو الاقتصادي و السياسي و العسكري ، وهذا ما جعل الدولة

[1].الضرائب الديوانية:هي ضرائب إضافية على الأشخاص و الأراضي و التجارة و الحيوانات و المنتجات المختلفة .للمزيد أنظر: بيضون ، مرجع سابق ، ص65.

[2]. نفسه ، ص 65.

[3]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 348.

[4]. جواد الغزاوي ، مرجع سابق ، ص 15.

العثمانية تخمن في كيفية التحاق بركب الحضاري،الذي سارت عليه باقي الأمم الأوروبية وهذا ما سنفصل فيه في الفصل القادم.

الفصل الثاني

التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية

(1839- 1876م)

- مرسوم كلخانة 1839م.
- مرسوم همايون 1856م.
- المشروطية الأولى1876م.

تمهيد:

لما استشرى الضعف في الدولة العثمانية تزايدت الضغوطات الداخلية والخارجية التي تنادي بضرورة الإصلاح ،خصوصا الجانب العسكري نظراً للهزائم التي مُنيَ بها الجيش العثماني في ظل تفوق الغرب العسكري .فكانت محاولات السلطان سليم الثالث و محمود الثاني لإصلاح الجيش الإنكشاري بمثابة الأرضية التي مهدت للتنظيمات الخيرية التي امتدت من (1839-1876) والتي عرفت خلالها ثلاث خطوط إصلاحية رئيسية وهي خط كلخانة 1839، خط همايون 1856 (خط التنظيمات الخيرية) والمشروطة الأولى 1876.

1-عبد المجيد الأول وإصداره لمرسوم كلخانة[1].

تولى السلطان عبد المجيد الأول[2]الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني سنة 1839م[3] وعمره يتجاوز ال16سنة بشهرين و6أيام[4].

---

[1]. كلخانة: الساحة التي تمتد من سراي بورنو إلى أسوار قصر طوب قابي المطلة على البحر .سميت بذلك نظراً لكونها كانت حدائق للزهور. للمزيد أنظر : صابان ، مرجع سابق ، ص192. و أنظر أيضا: المحامي ، مرجع سابق ، ص 470.

[2]. عبد المجيد الأول (1823-1861) وهو الذي اقترنت باسمه حركة التنظيمات العثمانية ، التف حوله الوزراء المبهورين بالحضارة الغربية وفي مقدمتهم رشيد باشا ، بدأت في عهده مظاهر الحضارة الغربية تزور الدولة العثمانية .للمزيد أنظر : بني مرجة ، مرجع سابق ، ص 55.

[3]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 374.

[4]. أوزتونا ، مرجع سابق ، ص24.

والدولة العثمانية مثقلة بالمشاكل الداخلية والخارجية وقد واجه مشكلة هزيمة القوات العثمانية في معركة نصبين (نزيب) [1]، وعقب جلسوه أقام خسرو ا باشا[2] صدراً أعظم - العجوز معروف بعدم ميله إلى التنظيمات- مما أثار القبطان [3] أحمد فوزي باشا [4] الناقم على خسروا باشا فأبحر بالأسطول العثماني من جنا قلعة [5] إلى الإسكندرية، وسلمه إلى محمد علي باشا ، وبذلك جعل أحمد فوزي باشا بعمله هذا محمد علي مالكاً لأقوى أسطول في العالم بعد إنجلترا[6].

[1]. محمد خير الفلاحة ، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد ، دراسة غير منشورة واردة في المرجع الإلكتروني (ww.Smart10 .COM) ،24 / 03/ 2016 ، 16:20 ، ص47 .

[2].خسرو ا باشا:انتزع خسرو ا باشا الطاعن في السن والذي يترأس حزب المحافظين الختم الهمايوني من رؤوف باشا عنوة في تشييع جثمان السلطان محمود ووضعه في صدره ، دامت صدارة قوجا محمد خسرو ا باشا مدة 11شهراً و7أيام ، كان هذا الشيخ غنياً ومن كبار أصحاب الخير ، وكان عدواً لدوداً لمحمد علي صار والياً على مصر بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ودامت فترة حكمه من جانفي 1802 إلى ماي 1803م... وشغل منصب قبطان دريا مدة 10سنوات ، للمزيد أنظر: أوزتونا،تاريخ الدولة العثمانية ، تر: عدنان محمود سلمان ، مج 2، مؤسسة الفيصل ، استانبول ، 1990 م ، ص ص 26 ـ 35 .و أنظر أيضا: خليل ابن احمد الرجبي ، تاريخ الوزير محمد علي باشا ، ط1 ، دار الأفاق ، القاهرة 1997م، ص 77.

[3]. قبطان: لفظ فارسي ، أصله : قابودان . معناه أمير البحر أو ما يسمى ب(أميرال) . للمزيد أنظر: الخطيب ، مرجع سابق ص 347. و أنظر أيضا: صابان ، مرجع سابق ، ص 167 . وأنظر أيضا: المحامي ، مرجع سابق ، ص 234.

[4]. أحمد فوزي باشا: قائد الأسطول العثماني في جناقلعة . للمزيد أنظر :أوز تونا ، تاريخ الدولة...، ص27.

[5]. جناقلعة: الاسم الآخر لقلعة سلطانية . للمزيد أنظر: صابان ، مرجع نفسه ، ص 183.

[6]. أوزتونا ، تاريخ الدولة ...، ص 27.

حينئذ أقال السلطان من منصب الصدارة خسروا باشا وعين مكانه رشيد باشا[1]، الذي كان قد كلفه محمود الثاني قبل موته بإعداد نص يعلن فيه الإصلاحات المستهدفة (الخط الشريف) [2]. وفي 03 نوفمبر 1839 نصبت خيام كثيرة في حدائق قصر طوب قابـــي[3] المعروف باسم جولخانه (قصر الزهور)،حيث اجتمع حشد كبير من كبار موظفي الدولة وممثلي الدول الأجنبية[4] ، وتمت تلاوة فرمان التنظيمات [5]، لذلك فإنه يطلق عليه اسم كلجانه خط الهمايوني الهمايوني ويطلق عليه الأوروبيون خط الشريف . قرأ مصطفى رشيد باشا خط كلجانه على مسمع من السلطان وأمام جموع المدعوين ، وكان هذا الخط معنوناً باسم التنظيمات.

[1]. رشيد باشا: ولد في استانبول بتاريخ 18شوال 1214هـ/13 آذار 1800م ، عين سفيراً في باريس(1250هـ/1834م) ولندن (1252هـ/1836م) ، عين وزيراً للخارجية سنة 1253هـ/1837م ، استلم الصدارة العظمى ست مرات فقضى مدداً مجموعها ست سنوات أدار فيها الدولة العثمانية رئيساً للوزراء .توفي في عهد السلطان عبد الحميد الأول في شهر جمادي الآخرة 1274هـ/كانون الثاني 1858م. للمزيد أنظر : سعيد أوزتورك ،أحمد آق كوندز: الدولة العثمانية المجهولة وقف البحوث العثمانية ، د.ب ، 2008 م ، ص 414.

[2]. خط الشريف : اصطلاح شائع من العهد العثماني معناه مرسوم ملكي أو سلطاني للمزيد أنظر : الخطيب ، مرجع سابق ص163. وأنظر أيضا: المحامي ، مرجع سابق ، ص 223.

[3]. طوب قابي : أعد على شكل أجنحة بحيث يتسع لأربعين ألف شخص ففيه المدارس السلطانية التي تعد العلماء والضباط ...وفيه مكتبة (الآن دوليا) الشهيرة بمخطوطاتها العربية والفارسية والتركية النادرة . للمزيد أنظر: بني مرجه مرجع سابق ص77.و أنظر أيضا: محمد حرب ، العثمانيون في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات ، القاهرة 1994م ، ص 304.

[4]. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ،1982م ، ص 202 .

[5]. فرمان التنظيمات:الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا . للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابق ص164.

وهو بمثابة الدستور الذي يوضح الحقوق الرئيسية وبإعلانه أصبحت إصلاحات السلطان محمود الثاني قانونية وموثقة ، ثم سلم رشيد الخط الشريف[1]، إلى الصدر الأعظم ودعا له شيخ الإسلام [2]، وأطلقت المدفعية طلقات تحية في جميع الأستانة [3].

وقد عبر سليمان البستاني في كتابه عبرة وذكرى عن خط كلخانة بقوله : "...وما كاد يجلس السلطان عبد المجيد على سرير السلطنة حتى أذاع خط الكلخانة المشهور سنة 1839م ، في شعبان سنة 1255هـ فكانت له ضجة اهتزت لها أوروبا " [4].

ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن هذا الخط صدر في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد ووالية القوي في مصر- محمد علي . حول احتلال الأخير لبلاد الشام. لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الإصلاحات التي يروم إجراؤها في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة الدول الأوروبية في نزاعه الحاسم مع محمد علي . وأهم ما جاء في خط كلخانة[5]:

---

[1]. أنظر الملحق رقم (01) ، ص98.

[2]. شيخ الإسلام: أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية.كان مسؤولا عن تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس وإصدار الفتاوى الشرعية . للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابق ، ص142. وأنظر أيضا: الخطيب ، مرجع سابق، ص 279 .

[3]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 200 .

[4]. سليمان البستاني ، عبرة وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، مطبعة الأخبار للنشر و التوزيع، د.ب، 1908 ص12.

[5]. عمر ، مرجع سابق ، ص 275.

1- منح السلطان الرعية أمنية الروح والعرض والناموس[1] والمال.

2- وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء حيث انتزع هذا الخط من نفوس الولاة الجرأة على القتل والمصادرة.

3- أمر السلطان بأجراء القرعة العسكرية الشرعية شرط ألاّ يترتب على ذلك الخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة أمر السلطان بجباية الأموال و توزيعها بمقتضى أحكام الشّرع وإلغاء«أصول الالتزامات من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات».

4- القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها والتي كانت أحد أسباب فساد جهاز الحكم.

5- وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة العثمانية عن طريق إصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والأموال ، وتعيين الويركو [2]والتنظيمات العسكرية. كما وعد أيضاً باحترام هذه القوانين وأعطى العهد والميثاق بعدم مخالفتها ، وبذلك تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام العدلية الذي أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدّق عليها السلطان.

---

[1]. الناموس : القانون .

[2] . الويركو : معناه الجزية أو الخراج أو مال الميري وتعني العطاء. للمزيد أنظر :جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 195.

6-طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية رسمياً، وهذا يدل بلا شك على اهتمام الدول الكبرى بشؤون الدولة العثمانية الداخلية .

ويتميز هذا الدستور بتعدد سماته :فهو ميثاق حقوقي و مالي وإداري وعسكري[1]، كما أكد هذا الخط أن عدم الانقياد إلى الشرع الشريف كان السبب فيما أصاب الدولة خلال القرون الماضية من تدهور وضعف ، وأن المقصود منه هو إحياء الدين والدولة والملة ، ومع هذا كان الخط هو الخطوة الكبيرة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة بين المسلم وغير المسلم[2].

والواقع أن هذه الوثيقة خلت من أيما فكرة جديدة لم يسعى السلطان محمود جهده إلى تطبيقها عملياً، ولقد كان للاعتبار المزدوج القاضي باسترضاء مشاعر الأمة الإسلامية واكتساب عطف النصارى أثره في ما انساق إليه واضع الوثيقة من تناقض يتمثل في تمجيده السنن الإسلامية القديمة وبوصفها السبيل الصحيح إلى إنقاذ الدولة ثم في إشارته بضرورة الأخذ بالدساتير الحديثة ابتغاء القضاء على المساوئ الناشئة عن مخالفة تلك السنن والإخلال بها[3].

---

[1]. روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط1 ،ج 2 ، تر: بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات ، القاهرة ، 1993 ص 60 .

[2] . بكر محمد إبراهيم ، موسوعة التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر والإعلام ، القاهرة ، 2006 ص 262.و أيضاً عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د . ت .ن، ص 168.

[3] .جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 61.

وقد وضح التأثير الأوروبي على خط كلخانة حتى شبهه كينروس Kinross بأنه ماجنا كارتا Magna Carta[1] لرعايا الدولة العثمانية بعد أن ضمن الحرية والأمن والاحترام والملكية وتطبيق القانون، واعتبر شو Shaw أنه شمل الكثير من الأفكار التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر (1204هـ/1789م) أثناء الثورة الفرنسية[2] ، ورآه يلماز أنه يعد بمثابة الدستور الذي يُوضح الحقوق الرئيسية[3].

2 . مجموعة قوانين تنظيمية 1840-1874[4]

أصدرت الدولة العثمانية في أعقاب فرمان كلخانة مجموعة من قوانين تنظيمية جديدة لتنفيذ توصيات هذا الفرمان أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة شملت مختلف مجالات الحياة في ، 08 مارس 1840م أصدرت الدولة مجموعة قوانين جنائية (قانون العقوبات) بحيث أن ديباجته تبرز أحد المبادئ الكبرى للتنظيمات ، مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون[5] ، وبموجبه أنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوي الجز ائية من القضاء الشرعي العثماني [6] ، ففي 06 ديسمبر 1843م صدر قانون خاص بالمجندين في الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية ، فقسم

---

[1] . الماجناكارتا : الميثاق الأعظم الذي منحه الملك جون النورماني الذي اضطر للتوقيع عليه من جانب النبلاء الإنجليز في 19يونية 1215م ، وهي وثيقة تتكون من (63) مادة معظمها يهتم بضمان امتيازات النبلاء . للمزيد أنظر: سلوى سعد الغالبى، العلاقات العثمانية الأمريكية (1246-1337هـ/1830-1918م) ، ط1 ، مكتبة مدبولى، القاهرة ،2002 ص 88.

[2]. الغالبي ، مرجع سابق، ص 88.

[3]. أوزتونا ، تاريخ الدولة...، ص 32 .

[4]. أنظر الملحق رقم (02) ، ص 100.

[5]. مانتران ، مرجع سابق ، ص 88.

[6] . بعيو ، مرجع سابق ، ص 107.

الجيش العثماني ، على إثره إلى خمس فيالق ، وحددت مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات للعامل في الجيش ، وحددت مدة سبع سنوات أخرى للجندي الاحتياطي "رديف "[1].

وفي مارس 1845م بعد عودة مصطفى رشيد باشا إلى الصدارة العظمى فأصدر خط همايون يشمل التعليم في جميع مراحله ن وجعل التعليم إجباريا في المدارس الأولية ومجانيا لمدة أربع سنوات دون تفرقة بين الذكور والإناث وتمييز بين المسلمين وغيرهم ،... وفي أوت 1846م بموجب قانون إصلاح نظام التعليم تولت الحكومة الإشراف على التعليم بدلاً من العلماء (رجال الدين)، ثم وسع نطاق إصلاح التعليم فأنشئت وزارة المعارف العثمانية 1866م (ذات الصيغة العلمانية) ، ووضع في عام 1869م قانون شامل لإعادة تنظيم المدارس الحكومية هو ينطوي على تأكيد العثمانية مع التحديث [2].

. خط التنظيمات الخيرية 1856 م.

إذا كان خط كلخانة قد خرج من رَحم أزمة محمد علي فإن الخط الهمايوني[3] خرج هو الآخر من أزمة حرب القرم (1270-1272هـ/1853-1856م) وفي الأزمتين كانت يد

[1] .بعيو ، مرجع سابق ، ص 107.

[2] . نفسه ، ص 108.

[3] . همايون : لفظ فارسي معناه :سعيد ، أو ميمون اتخذه أباطرة المغول لقباً لهم في عصر الدويلات المغلية ، وعنهم أخذه الأتراك العثمانيون فأطلقوه على السراي السلطانية حيث يقيم السلطان والصدر الأعظم . للمزيد أنظر :الخطيب مرجع سابق، ص 434. وأنظر أيضا: صابان ، مرجع سابق ، ص 226 .

بريطانيا واضحة تماماً[1]. وعلى هذا الأساس تطورت الأمور في عاصمة السلطنة ونتج عن حرب القرم ، أن قدم السلطان التنازل الثاني عن بعض سيادته[2] .

ولكي تضمن الدول الغربية استمرار السلام في المستقبل ، ولكي تقطع على روسيا في الوقت نفسه سبل التدخل كرة أخرى في شؤون الباب العالي الداخلية ، فقد أصرت على ضرورة القيام بإصلاح جديد في استانبول[3] يكون أكثر اتساعاً ودقة من خط كلخانة[4] لذلك زاد فيه عدة امتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين[5] ، وعلى هذا الأساس صدر الخط الهمايوني[6] في (1273هـ/ 18 فبراير 1856م) الذي كان أكثر جرأة من الأول وأكثر إندفاعاً نحو الاقتباس من الغرب[7] وبصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية ، فهو لم يستشهد بآية قرآنية واحدة أو بقوانين الدولة القديمة وأمجادها[8].

---

[1] . الغالبى ، مرجع سابق ، ص 89.

[2] . جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 61 .

[3] .بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ، تر: نبيه أمين فارس ، ط 5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ،1968م ، ص 591.

[4] . نوار ، مرجع سابق ، ص 174.

[5] . الصلابي ، مرجع سابق ، ص 367.

[6] . إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 270.

[7] . الصلابي ، مرجع نفسه ، ص 367.

[8] . عصمت برهان الدين عبد القادر ،" تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية 1839-1918"، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 11 ، العراق ،1981 م ، ص 216.

هذا الفرمان من صنع عالي باشا [1]، وقد نشر بقصد كسب الرأي العام الأوروبي والخروج بربح من معاهدة باريس و[2] إكساب الدولة العثمانية طابع الدولة الأوروبية [3]للسير حسب البرامج البرامج الحديثة لإصلاح الدولة والبلاد. بقيت فيه ثغرات استغلها المنتقدون وبعض رجال الدين ولاسيما في الولايات الشرقية حيث يتمتع الزعماء ورؤساء العشائر بالسيطرة والنفوذ في مناطقهم النائية البعيدة عن سيطرة الدولة المركزية[4]، ونجمل فيما يلي أهم النقاط التي جاءت في خط همايون[5]:

1- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف على أن تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما طرا على الدولة العثمانية من رقي وتقدم.

2- السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح[6].

---

[1] . عالي باشا : (1815/3/5م-1871/9/7م) تتلمذ على يد رشيد باشا وكذلك تأثر بالرائد الثاني للحركة التجديدية والتنظيمات الصدر الأعظم كيجه جي زاده بيوك دكتور محمود فؤاد باشا ، وجميعهم تلاميذ رشيد باشا كان علي باشا من خريجي غرفة الترجمة، عمل بالسلك الدبلوماسي ، شغل منصب وزير الخارجية و الصدر الأعظم . للمزيد أنظر: أوزتونا تاريخ الدولة...، ص ص 30 ـ 31.وأنظر أيضاً: الشناوي ، مرجع سابق ، ص 56.

[2] . معاهدة باريس : هي المعاهدة التي عقدت في باريس في الفترة من 25 شباط1856م وإلى 30مارس 1856م وأنهت الحرب القائمة بين الدولة العثمانية وروسيا التي استمرت (1853-1856) اشتملت على 34 مادة ، وتتناول العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا. للمزيد أنظر: صابان ، مرجع سابق ، ص 211.

[3] . أوزتونا ، مرجع نفسه ، ص 54.

[4] . محمد فؤاد عنتابي ، نجوى عثمان ، حلب في مئة عام (1850-1950)، ج1 (1850-1900) ، مكتبة راس رحمو حلب 1992 م ، ص29.

[5] . أنظر الملحق رقم (03) ، ص103.

[6] . عمر ، مرجع سابق ، ص 277 .

3- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحطْ من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب.«... وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعابير والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتي السنية بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية ».

4- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة من طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية.«...وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في مأموريات امتثالا إلى النظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم»[1].

5- نص الخط على إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. كما وعد السلطان بإصدار قانون الجزاء الهمايوني في وقت قريب[2] .«...أما جميع الدعاوى التي تحدث بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى

[1] . عوض ، مرجع سابق ، ص27.

[2] . صدر قانون الجزاء الهمايوني في وقت لاحق لخط التنظيمات الخيرية في 28 ذي الحجة سنة 1274هـ الموافق لـ20أغسطس 1857 م، وتضمن (264) مادة . للمزيد أنظر: نفسه ، ص 27 . .

دواوين مختلطة... أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الإيالات والألوية[1] المختلطة أيضاً وتجري المحاكمات في هذه المحاكم والمجالس علناً...».«وينبغي تتميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدوّن وتنشر وتعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة في ممالكي المحروسة الشاهانية[2] ».

6- المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات «...أما الويركو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فبما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها إلى الصنف والمذهب ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة فصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ استيفاء الأعشار خاصة...وكما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة في الوظائف أيضاً فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة غير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطي أخير اً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية »[3].

[1]- الألوية : تنظيم إداري في الدولة العثمانية بين القضاء والولاية ، ويطلق عليه سنجق أيضاً ومفرده لواء ، فا لأقضية حسب التنظيم الإداري بالدولة العثمانية كانت تتبع الألوية .للمزيد أنظر: سيد مصطفى ، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803، تح : خالد زيادة المؤسسة العربية ، ط 1 بيروت ، 1979، ص 76.

[2]- الشاهانية : السلطانية .

[3]- عوض ، مرجع سابق ، ص 28.

7- وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية «....بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامتثال نظامات الضابطةالبلدية وإعطائهم أصل التكاليف التي يعطيها الأهالي الوطنيون ».

8-منع السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب بعد أن كان خط كُلْخانة 1839م قد أبطل العمل بنظام الالتزام[1].

9-تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة.

10-وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم.

11-وعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة[2].

ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم عالي باشا إعلان هذا الفرمان والعمل بما جاء فيه[3]. فُهم هذا الخط من زوايا متعددة ، ففسرته كل جماعة حسب مصالحها ، فالغالبية العظمى من مسيحي الدولة العثمانية كانت ترى في صدور هذا الخط مظهراً من مظاهر ضعفها وتطلع بعض زعمائهم إلى الدول الأوروبية ، وتمسكوا بما فيه من حقوق لهم ضاربين صفحاً عما به من التزامات وواجبات عليهم[4]. على هذا الأساس استفادت الطوائف غير الإسلامية على حد كبير من التغلغل الأوروبي في الدولة في المجالات السياسية ، الثقافية، الاقتصادية

[1] . عمر ، مرجع سابق ، ص 278.

[2] . نفسه ، ص 278.

[3] . عوض ، مرجع سابق ، ص 29.

[4] . نوار ، مرجع سابق ، ص 175 .

ومن الإصلاحات ذاتها مما زاد في ثروتها ومكانتها ونفوذها بالصورة التي استثارت غيرة المسلمين [1]؛ و هنا أصبحت عملية الإصلاح تجازف بإشعال فتيل الثورة ضد سلطة الحكومة وفتيل العنف بين الرعايا مع إعلان هذه الأخيرة عن إجراء إصلاحات تتعارض مع ديانة أغلبية السكان وقيمهم[2] .

وقد صدرت خلال حرب القرم نفسها فرمانات ذات أهداف بعيدة عميقة ، فقد صدر في 1855م فرمان يرفع الجزية عن المسيحية[3] ، وصدرت بعد الخط الهمايوني مجموعة من القوانين المكملة لما جاء فيه التي مست المجتمع العثماني مساً قوياً في :

1856م أصدر قرار بتأسيس البنك العثماني هدفت من خلاله الدولة إلى إصلاح نظام إدارتها المالية ، وإعادة تنظيم وزارتها المالية وزيادة كفاءتها لتسديد وتغطية عجز خزانتها ومنذ هذا التاريخ أدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى إلى الدولة العثمانية .

1857م ألغيت الجزية وفق ما نص عليه خط همايوني وحل محلها البدل العسكري شبيه بذلك الذي يدفعه المسلمون[4].

21 أفريل 1858م قانون الأراضي (الطابو) كان الغرض منه التخلص نهائيا من بقايا نظام الالتزام والإقطاعات العسكرية وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة أرض تمليكا غير مطلق

[1] . مصطفى ، مرجع سابق ، ص 215 , و أيضاً بيضون ، مرجع سابق ، ص 140.

[2]. يوجين روجان ، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر ، تر: محمد إبراهيم الجندي ، ط1 ، مؤسسة هنداوي القاهرة ، 2011 م ، ص 120.

[3]. إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 270.

[4].بعيو ، مرجع سابق، ص 117 .

يرتزق منها[1]، وصيغ في (132) مادة وخاتمة ، وبموجبه قسمت الأراضي في الدولة العثمانية إلى خمسة أقسام هي [2]:

القسم الأول : الأراضي المملوكة وجرى تقسيمها إلى أربعة أنواع أيضاً النوع الأول منها مخصص للسكن ، والثاني هو الأراضي التي كانت أميرية ثم أصبحت ملكا ً شخصياً عن طريق الفرز والتملك الصحيح ، أما الثالث : فهو الأراضي العشيرية التي جرى تملكها وتوزيعها حين الفتح الإسلامي لها ، أما الرابع : فهي أراضي الخراج وهي الأراضي التي تقرر إبقائها في يد أهلها الأصليين من غير المسلمين .

القسم الثاني : وهي الأراضي الأميرية[3] ورقبة هذه الأرض للدولة ، فتبيع منها ما تريد لمن تريد ، بموجب « سند طابو » . وأوضح القانون كيفية التصرف بهذه الأراضي عن طريق تأجيرها السنوي [4].

القسم الثالث : الأراضي الموقوفة وهي " المجمدة " الموهوبة ، وكانت أراضي الوقف كقاعدة خاصة ، دخلها مخصص من قبل حكام البلاد أو من قبل فرد عادي لأغراض دينية أو خيرية والهبة لا يمكن الرجوع عنها .

القسم الرابع : وهي الأراضي المتروكة ، وتعني الأراضي التي تتطلبها المنفعة العامة مراعي عامة ، غابات وهي ليست ضمن الضياع الموهوبة ، مثل الأراضي العامة في المدن[5].

---

[1]. نوار ، مرجع سابق ، ص 176.و أيضاً إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 282.

[2]. عوض ، مرجع سابق ، ص 230.

[3]. ميرية : لفظ فارسي متداول بمعنى الضريبة على الأرض . للمزيد أنظر :الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص 415 . 416 .

[4] . عوض ، مرجع نفسه ، ص 231 .

[5] . بعيو ، مرجع سابق ، ص119.

القسم الخامس : وهي الأراضي الموات ، ويقصد بهذا التعبير -كما ورد في قانون الأراضي -بأنها الأرض المنقطعة عن العمران ، وهي مشاع للجميع ، وكانت الدولة وتمنح هذه الأراضي بلا مقابل لأهالي شريطة أن يستثمروها [1].

وعقب قانون الأراضي صدر الجزاء الهمايوني في 09 أوت 1860م وصيغ في مقدمة وثلاث أبواب موزعة على فصول ضمت 264 مادة لإرساء بوادر النظام القضائي المدني في الدولة العثمانية .

كما صدر في 30 أفريل 1860 ملحق لمجموعة قوانين تجارية ينظم المحاكم التجارية العثمانية وإدماجها في المحاكم المختلفة [2]، ثم أصدرت بعد ذلك نظام تأسيس مجلس الأحكام العدلية ووجهت رياسته إلى محمد فؤاد باشا سنة 1861م .

في 20 أوت 1863م صدر قانون التجارة البحرية المستمد هو الآخر من القانون الفرنسي[3].

4 ـ قانون الولايات 1864م :

صدر هذا النظام في عهد السلطان عبد العزيز الثاني (1861-1864م) في نوفمبر 1864م [4] واشترك في وضعه فؤاد باشا[5] ومدحت باشا الذي تولى إدارة ولاية الطونة[1] في سنة

---

[1]. عوض ، مرجع سابق، ص 232.

[2]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 78.

[3]. بعيو ، مرجع سابق ، ص 123 .

[4]. نفسه ، ص 120.

[5]. فؤاد باشا : (1815-1869) صدر أعظم ورجل دولة يعرف أيضا بلقب فؤاد باشا الكبير تولى منصب الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز دراسته طبية عسكرية ، لكنه التحق بعد تخرجه بدائرة الترجمة بالباب العالي كلف بمهمة إعادة الهدوء إلى لبنان بعد الفتنة الدامية بين المارون و الدروز تولى الصدارة مرتان ، توفي في مدينة نيس . للمزيد أنظر: بن مرجة ، مرجـــع سابق ، ص 75.

سنة 1281هـ/1864م ، وقام بتطبيق أصول هذا النظام فيها ، وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الإمبراطورية العثمانية السبع والعشرين إلى ثلاثين ولاية[2] .

ويعتبر قانون الولايات المحاولة العملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة . فقد حدد القانون نظام الإدارة واختصاصات الوالي وغيره من موظفي الولاية وطريقة انتخاب أعضاء مجلس الولاية وكان من أهداف هذا القانون إشراك الأهالي في إدارة أمور بلادهم وفي الإصلاحات التي أدخلت في مختلف النواحي. كذلك كان من أهداف هذا القانون أن يتمشى مع أحوال كل ولاية إذ أدرك العثمانيون أن الولايات العثمانية تختلف عن بعضها اختلافات جوهرية أحيانا ، وأنه من العسير وضع قانون موحد ينظم القوميات المسيحية البلقانية المتعددة المذاهب والأكراد الجبليين و عشائر العراق وعصبيات الشام وعرب شمال إفريقية وترك الأناضول ومسلمي البوسنة وألبانيا.

كان قانون الولايات يضع السلطة العليا في يد الحكومة المركزية في الأستانة وقد اتجه حكام هذه الأخيرة إلى هذا الاتجاه لاعتقادهم أن فساد الإدارة في الولايات هو المسؤول عن عدم تحسين أحوالها ، وأنه لهذا السبب يجب أن يكون الوالي مجرد منفذ لأوامر رؤسائه في الأستانة ويرجع أليهم في أمور الولاية الهامة ن ويساعد على هذا استخدام الخطوط البرقية في

[1]. ولاية الطونة : بلغاريا نسبة لنهر الطونة يسمى بالألمانية (دوناو)، ويسمى بالإفرنسية (دانوب) وهو ثاني أنهار أوروبا ينبعث من ألمانية الغربية و يمر بالنمسا و تشيكوسلوفاكيا والمجر و يوغسلافيا و رومانيا و وبلغاريا و روسيا ويصب في البحرالأسود. للمزيد أنظر : المحامي ، مرجع سابق ، ص116 .

[2]. عوض ، مرجع سابق ، ص ص 65 ـ 67 .

الدولة العثمانية على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1]. وصيغ هذا النظام في 78 مادة ، ومادة مخصوصة وقسمت هذه على أبواب وفصول أهمها المواد الخمس الأولى التي لها علاقة بالتقسيمات الإدارية[2] .

وتواصلت سلسلة من التقنينات في الدولة العثمانية ولعبت دور كبير في تعميم القانون وفي تصنيف مجال الممارسة التحكمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين وتشكلت لجنة لتقنين القانون المدني للإمبراطورية مع مراعاة احتياجات العصر ، انتهت من وضع تقريرها في أول نسيان 1869 م ، وأصبح ما توصلت إليه أساسا لمجموعة قوانين مدنية جديدة تسمـــــى "مجلة الأحكام العدلية "[3] التي نشر الجزء الأول منها سنة 1870م ، صدرت في 16عشر كتابا تضم 1851مادة .

وقد وصفها البستاني بأنها أعظم الأعمال شأناً لأنها وضعت مأخذ سهل يستند إليه في الأحكام فنظموها في كتاب جليل أصدره السلطان عبد العزيز سنة1289هـ[4].

---

[1]. نوار ، مرجع سابق ، ص 176. وأيضاً إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 282.

[2]. عوض ، مرجع سابق ، ص 67.

[3] . أُلفت لجنة كان منها جودت باشا ناظر ديوان الأحكام العدلية وبعض أعضاء ذلك الديوان وأعضاء شورى الدولة والأوقاف وغيرهم من العلماء كعلاء الدين ابن عابدين فنظَموا ذلك الكتاب الجليل.للمزيد أنظر: البستاني ، مصدر سابق ص 12.

[4]. البستاني ، مصدر سابق ، ص 12.

5 . خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م.

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز [1]في 13 ديسمبر 1874م ، تضمنت حاجة الدولة إلى الإصلاح ، والتأكيد على ما جاء في خطي كلخانة والتنظيمات الخيرية بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة إجراء ما يلي :

1- الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

2- نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحلين بصفات العفة والاستقامة ، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل .

3-بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا وصفه وتعريفه ، فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها [2].

4-منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية ، ومميزين وأعضاء مجلس الإدارة ، وتعيينهم سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين ، كي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم ، وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة .

---

[1]. السلطان عبد العزيز : هو السلطان الثاني والثلاثون ، والخليفة الرابع والعشرون من خلفاء بني عثمان ، ولد سنة 1830هـ وجلس على العرش في سنة 1861هـ ، خلع في سنة 1876 هـ ومات منتحراً في قصر جراغان بعد خلعه بأربعة أيام . للمزيد أنظر: عبد الحميد الثاني ، مذكراتي السياسية (1891-1908) خلافته (1876-1909) ، تر: مؤسسة الرسالة، ط5 ، بيروت 1979 م ، ص 26. وأنظر أيضاً: المحامي ، مرجع سابق ، ص 530.

[2]. عوض ، مرجع سابق ، ص 124 .

5-التحري عن أسباب زيادة الإيرادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها زادت مدينة وعمرانا.

6-اعترف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا أو طلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التفصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة ، مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب .

7- ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي .

8- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة العثمانية وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصده السنية ، ولما كان العساكر الضابطة إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطة .

9- أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف غير الإسلامية .

10- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة [1].

11- تنظيم استيفاء البدلات -الإعانات- العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون وإعترف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين وبعدم العدالة في توزيع وتحصيل البدل والإعانة من الطوائف غير المسلمين على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل وأن يجري استيفاء البد الموضوع حسب عدد النفوس ، أما الثاني فهو تأمين واردات خزينة الدولة .

[1] . عوض ، مرجع سابق ، ص 125.

12-اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ، ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة ، والمخالفين بالمعاقبة ، وطلب أن ترتب وتحدد اختصاصات الولاة ، والمتصرفين[1] والقائمقامين[2] ، وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية ، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم محمود نديم باشا [3]المبادرة بإعلان التنظيمات[4].

6- المشروطية الأولى إعلان دستور 1876م.

استمرت حركة الإصلاح بالرغم من معارضة بعض رجال الدين والباشاوات ، في حين انصرف السلطان عبد العزيز إلى اللهو والتبذير[5] ، فقد زار مصر عام 1863م وباريس عام 1867م كما أقام عدد من القصور الضخمة ، فأضطر إلى الاعتماد على القروض الأجنبية في الإنفاق على ترفه ، ووصلت هذه الديون ما يقرب من مائتي مليون جنيه إسترليني في سنة 1875 ، وأعلن عن إفلاس الخزينة العثمانية في هذه السنة وارتفعت ألوية العصيان في أقاليم البلقان ، وأخذت روسيا تهدد بالتدخل ورغبت أوروبا باستمرار حركة الإصلاح [6].

---

[1]. المتصرف : كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب أولى هي رتبة الوالي ومركزه الولاية الثانية هي رتبة المتصرف ومركزه االمتصرفية أو السنجق والثالثة هي رتبة القائم مقام ومركزه القضاء ، والرابعة هي رتبة مدير الناحية ومركزه الناحية ، وهؤلاء الموظفون الإداريون يرتبط الأصغر منهم بالأكبر بحسب الترتيب المذكور ويرتبط الوالي بوزير الداخلية للمزيد أنظر : المحامي ، مرجع سابق ، ص 226.

[2]- القائمقام : هو الذي يقوم مقام الغير في منصبه ، مثل قائمقام الصدارة وقائمقام استانبول ، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية . للمزيد أنظر : صابان ، مرجع سابق ، ص170. وأنظر أيضاً: الخطيب ، مرجع سابق ، ص 346 .

[3]. ناديم باشا:(1817-1883) من الشخصيات البارزة التي قامت بدور كبير في الحياة البيروقراطية والسياسية في تاريخ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر . للمزيد أنظر : الشناوي ، مرجع سابق ، ص 67 .

[4]. عوض ، مرجع سابق ، ص12 .

[5]. إبراهيم ياسين الخطيب ، محمد عبد الله عودة ، تاريخ العرب الحديث ، دار الأهلية ، عمان ، 1989م ، ص119 .

[6]. حمداني فاطمة ، شدري معمر لويزة ،" سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام (1876هـ 1909م) "، إشر: بوقجاني أحمد ، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي ، تخصص تاريخ ن كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بوزريعة ، 2008 م ، ص 9.

وفي هذه الأثناء كان مدحت باشا وزملاؤه من أحرار الأتراك قد أقر رأيهم على ضرورة وضع حد لأزمة الاقتصادية ووضع حد لسلطة السلطان عبد العزيز المطلقة وذلك بوضع دستور يحد من سلطة السلطان ، كما أن الدستور يعمل على منع انهيار الدولة وتدهورها.

وكان مدحت باشا ومعه مجموعة من كبار موظفي الحكومة ويساعدهم ضباط الجيش قد قاموا في 30ماي 1876م (1293هـ) بخلع السلطان عبد العزيز وعزله بانقلاب عززته فتوى شيخ الإسلام ، وولى الثائرون السلطان مراد الخامس[1] الذي كان على علاقة بأعضاء تركيا الفتاة ويميل إلى إعلان الدستور.

لكن السلطان مراد مكث في الحكم 93 يوما فقط ، لم يخرج للشعب فيها يوما ، وظهرت عليه علائم الجنون مما اضطر جماعة تركيا الفتاة [2]، المهيمنين على الحكم إلى تولية أخيه عبد الحميد

الثاني[3]،في ظل هذه الظروف وبعد خلع السلطان مراد سنة (1293هـ-1876م) جلس السلطان عبد الحميد على عرش الخلافة ، وكان قد وعد رئيس الأحرار مدحت باشا قبل جلوسه على العرش بمنح القانون الأساسي وإمتاع الأمة العثمانية بالحرية[4].

---

[1]. مراد الخامس : هو ابن السلطان عبد الحميد خان ، ولد سنة 1265هـ وارتقى منصب الخلافة في 7جمادى الأولى سنة 1293هـ وكان متعلماً مهذباً ميالاً للإصلاح محباً للمساواة بين جميع أصناف رعيته ، مقتصداً في مصروفه غير ميال للسرف ولم تمضى على خلافته إلا ثلاثة أشهر حتى حصل له اختلاط في عقله وأتفق على خلعه .للمزيد أنظر : عبد الحميد الثاني ، مصدر سابق ، ص25 .

[2]. تركيا الفتاة : يرجع بعض الباحثين بداية هذه الجمعية إلى عهد السلطان عبد العزيز حيث قامت جماعة صغيرة من اللذين يسمون بالأحرار و ذلك بوحى و تأثر من الآراء و الأفكار الغربية ، وأنشؤا لهم في عام 1281هـ/1864م مجلة في لندن باسم حريت ثم مالبثوا أن إنضم إليهم الشخصيات المرموقة أمثال :نامق كمال و ضياء باشا . للمزيد أنظر : سليمان بن صالح كيف سقطت الدولة العثمانية ؟ ، ط1 ، دار القاسم ، الرياض ,1420هـ، ص ص 40 ـ 42 .

[3]. نفسه ، ص 55.

[4] . المحامي ، مرجع سابق ، ص 703.

ولما ستعفى محمد رشدي باشا[1] من منصب الصدارة بسبب تقدمه في السن ووهن قواه عن مزاولة أعماله ، وجهت الصدارة إلى أحمد مدحت باشا – الملقب بأبي الدستور – وكان تعيينه في 4 ذي الحجة سنة 1293هـ/ ديسمبر 1876م ، وبعد تعيينه بأربعة أيام صدر إليه فرمان سلطاني [2]مرفق معه القانون الأساسي[3] للدولة مشتمل على 119 مادة يأمره بنشر هذا القانون في جميع أنحاء الدولة و مباشرة العمل بأحكامه من يوم نشره [4]. وقد عرفت الفترة التاريخية التي واكبته باسم :عهد المشروطية[5] الأولى[6]، و أعلن الدستور يوم 23 ديسمبر 1876م/07 ذي الحجة 1295هـ ، في مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي المصادف لليوم الأول لافتتاح مؤتمر السفراء[7]الدولي في إستانبول [8]. ولدى افتتاح المؤتمر أطلقت المدافع المدافع معلنة صدور الدستور ورغم أن إعلان هذا الأخير كان متصلاً بأوضاع الدولة

---

[1]. محمد رشدي باشا : صهر السلطان عبد العزيز . للمزيد أنظر : عبد الحميد الثاني ، مصدر سابق، ص 32 .

[2]. الفرمان السلطاني : الأمر السلطاني.

[3]. القانون الأساسي :هو الدستور.

[4]. المحامي ، مرجع سابق ، ص 590.

[5]. المشروطية الأولى: بمعنى الحرية الدستورية ، أوربط القوانين والمصالح العمومية للدولة بقاعدة المشورة . للمزيد أنظر: الخطيب، مرجع سابق ، ص 398.

[6]. عائشة عثمان أوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، تر: صالح سعداوي صالح ، ط1 ، دار البشير ، عمان 1991م ، ص 20.

[7]. مؤتمر السفراء : قررت عقده الدول الأوروبية للنظر في وضع الصلح بين الدولة العثمانية والصرب ، وفي أوضاع سكان الولايات المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية في أوروبا ، بحيث يكون إدخال الإصلاحات المنشورة تحت إشرافها ، وكان انعقاد هذا لمؤتمر سببا في تعجيل بإصدار الدستور . للمزيد أنظر :بعيو ، مرجع سابق ، ص 127.

[8]. نفسه ، ص 127.

ومواجهتها لأحداث البوسنة والهرسك[1] وبلغاريا[2] والتحرش الروسي والتدخل الدولي ، إلا أنه جاء جاء تتويجاً للاتجاه الإصلاحي الذي بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر [3].

كان القانون الأساسي مقتبس عن دستور بلجيكا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة . تضمن حقوق السلطان في الحكم فاعتبره القانون مقدساً وغير مسؤول ، ومنحه حق عزل الوكلاء وتعيينهم المناصب والرتب [4]، وسك النقود باسمه ، وذكر اسمه في الخطبة ، وعقد المعاهدات وإعلان الحرب والعفو وتخفيف العقوبات وعقد المجلس العمومي وفضه كما تضمن القانون النص على حرية العثمانيين ومساواتهم ، ونص على مسؤولية الموظفين ضمن نطاق وظائفهم [5]. كما نص كذلك الدستور على استقلال القضاء وأبقى على المحاكم الشرعية على أن يلجأ غير المسلمين لمحاكم الملل في المسائل المتعلقة بشؤونهم الدينية [6].وأباح حرية التعليم مع جعله إجبارياً على جميع العثمانيين ، وحرية المطبوعات وبين اختصاصات مجلسي المبعوثان والأعيان وكيفية الانتخاب ومن يجوز أن ينتخب أو يُنتخب وأن جميع الرعايا يطلق عليهم اسم عثماني ، وأن الدين الرسمي هو دين الإسلام واللغة الرسمية اللغة التركية وأن الدولة جسم

[1]. البوسنة و الهرسك : منطقتان مسلمتان تقعان الآن ضمن حدود يوغسلافيا وعاصمتها بوسنة سراي ن وتشكل البوسنة والهرسك جمهورية ذات حكم ذاتي داخل الاتحاد اليوغسلافي . للمزيد أنظر: بن مرجة ، مرجع سابق ، ص 102.

[2]. بلغاريا : تقع في القسم الشرقي من منطقة البلقان حكمها الأتراك العثمانيون مدة 500سنة بعد أن استولوا على بلدان اللبقان ، لكن بعد انحلال السلطنة العثمانية وفساد إدارتها وتزايد التدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية بدأ الاستياء من الحكم العثماني يعم ثم ما لبث أن تطور إلى ثورة عارمة (1875م) قادها ستيفان ستامولوف .للمزيد أنظر : الكيالي مرجع سابق، ص 557.

[3]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 233.

[4]. كان مدحت باشا أول ضحايا الدستور .

[5]. عمر ، مرجع سابق ، ص 280.

[6]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 180.

واحد لا يمكن تفرقته أو تجزيئه . ومما فيه أيضاً إبطال المصادرة في الأموال ، والتعذيب في التحقيق والسخرة ، ووضع ميزانيةسنوية تعرض على هيئة المبعوثان والأعيان وإذا أقر كلاهما عليها تكون واجبة لإجراء...إلخ[1].

ويتألف المجلس العمومي وهو محور القانون الأساسي من هيئتين الأولى هيئة الأعيان[2] والأخرى هي المبعوثان [3]، تجتمع كلتاهما في أول نوفمبر من كل عام ويكون افتتاح دورتيهما العاديتين بإرادة سنية ،وللسلطان حق دعوة المجلس العمومي وافتتاحه قبل الموعد المحدد [4].

وقد أمر السلطان عبد الحميد [5]بأن يوضع الدستور [6]موضع التنفيذ ، وبأن تجري انتخابات عامة ، كانت الأولى من نوعها في التاريخ العثماني ، وقد اشترك في هذه الانتخابات أهالي الولايات العربية [7].

---

[1]. المحامي ، مرجع سابق ، ص 590.

[2]. الأعيان : الاسم الذي أطلق على مجلس التشريع الثاني أثناء عهد المشروطية ، ولقد افتتح هذا المجلس عام 1877م وأغلق بعد سنة ، غير أنه استأنف العمل عام 1908 مع مجلي المبعوثان العثماني ، واستمر إلى زوال حكومة إستانبول عام 1923م. للمزيد أنظر : صابان ، مرجع سابق ، ص 201.

[3]. المبعوثان : هو المندوب في مجلس البرلمان العثماني . للمزيد أنظر : نفسه، ص 199.

[4]. عمر ، مرجع سابق، ص 280.

[5]. عبد الحميد الثاني : ولد في 16شعبان 1258هن21سبتمبر1842م والده عبد المجيد وأمه تيرمزكان قادين أفندي اعتلى العرش في آخر أغسطس عام 1876م عقب خلع أخيه مراد الخامس ، واستمر في حكم الدولة العثمانية مدة بلغت ثلاثة وثلاثين عاماً ثم خلع في 27أفريل 1909م . للمزيد أنظر : عثمان أوغلي ، مصدر سابق ، ص11. و أنظر أيضاً: عبد الحميد الثاني ، مصدر سابق ، ص ص11-15 .

[6]. أنظر الملحق رقم (04) ، ص105.

[7]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 180.

اضطر السلطان عام 1878م إلى تعليق العمل بالدستور بسب عدوان روسيا على أراضي الدولة العثمانية، وبقي معلقاً ثلاثين عاماً [1]. تمتع السلطان خلالها بسيادة مطلقة على الإمبراطورية وكان يبطش بمن يقف ضد رغباته ، وقاوم الاتجاهات التحررية التي ظهرت في كل الولايات وذلك بواسطة شبكة واسعة من الجواسيس والعملاء . ويعتبر عهد عبد الحميد مقياساً نجاح وفشل حركة التنظيمات [2].

مما تقدم يتضح لنا جلياً أن الدولة العثمانية أيقنت أنها أصبحت هدفاً سهلاً في مرمى مدافع الدول الأوروبية ، وأن هذا الضعف الذي أصاب السلطنة ستتخذه هذه الدول كذريعة لبسط نفوذها أكثر مع التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، فتداركت هذا الضعف الذي أصابها باستصدارها فرمانات تنظيمية مست العديد من الجوانب الإدارية تمثلت في خط كلخانة 1839م وخط شريف همايون 1856م ، والقانون الأساسي 1876م اختلفت حولها ردود الأفعال وعلى ما حققته وهو ما سنفصل في الفصل القادم .

[1]. عودة ، مرجع سابق ، ص 120.

[2]. عمر ، مرجع سابق ، ص 283.

الفصل الثالث

مواقف تجاه التنظيمات

- ❖ المبحث الأول: موقف الولايات العربية من التنظيمات.
- ❖ المبحث الثاني: موقف العثمانيين من التنظيمات.
- ❖ المبحث الثالث: موقف الدول الأوروبية من التظيمات.

تمهيد:

لقد عاش العالم الإسلامي بعيدا عن العالم الغربي قرونا عدة ، وذلك بسب الهزائم العسكرية التي منى بها الجيش العثماني ، والموت المفاجئ للسلطان محمود الثاني وافتقار السلطان عبد المجيد الأول إلى الخبرة والقابلية في إدارة الدولة فضلا عن انتشار الفساد وسوء الإدارة اللذان كانا يسودان المؤسسات الإدارية كافة في الدولة ،فكل هذه الأسباب أدت إلى تحريك عجلة "الإصلاح" في الدولة العثمانية .

ولقد أدى هذا الإصلاح إلى ظهور موقفان متضادان فالموقف الأول رأى بان الأخذ بالإصلاحات على وفق الأفكار الأوربية مخالفة للشريعة الإسلامية أما الموقف الثاني رأى بان الدولة العثمانية إذا ما أخذت بإشكال الحكم الأوروبية ، سيتلوها تلقائيا قيام دولة قوية وحديثة من جهة أخرىومن خلال هذا الفصل نقوم بعرض مختلف المواقف والآر اء إزاء هذه الإصلاحات[1].

1. موقف الولايات العربية من التنظيمات العثمانية :

لقد لقيت التنظيمات العثمانية ترحيباً واسعاً من قبل الولايات العربية و بالأخص بلاد الشام

[1]. د. بان غانم احمد الصائغ ،"سياسة بريطانية تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1914 م)"، مجلة التربية والعلم ، كلية العلوم السياسية ، المج19 ، العدد 5 ، د.ب.ن ،السنة 2012 م ، ص20.

و العراق ،حيث طبقت فيها بشكل واسع و سريع مقارنة بالولايات الأخرى ، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها القرب الجغرافي و طبيعة تفكير أهلها القريبة من التفكير العثماني .

1-1- موقف ولايات بلاد الشام :

لقد طبقت التنظيمات العثمانية في ولايات بلاد الشام [1] قبل غيرها من الولايات العربية والعثمانية بسرعة وشمول أكثر من ولايتي بغداد والبصرة مثلا حيث كان تطبيق التنظيمات فيهما اقل سرعة واقل شمولا ، كما إن تطبيق التنظيمات في الولايات العربية البعيدة كالحجاز واليمن كان ضئيلا [2].

وتعود السرعة والشمول في تطبيق التنظيمات العثمانية في بلاد الشام إلى عدة أسباب : منها الحكم المصري الذي دام فيها من (1831- 1840م) فبرغم من قصر هذا العهد ،إلا انه كان مثلا يحتذي به وتجربة ناجحة في الحكم المركزي ، كما انهي عهد الحكم السطحي وبتالي مهد بصورة ملموسة الطريق لتطبيق هذه التنظيمات العثمانية[3]، فقامت الدولة العثمانية بتقسيم بلاد الشام من الناحية الإدارية إلى ثلاثة ولايات:[4]

---

[1]. ولايات بلاد الشام : نقصد بها كل من سورية ، بيروت ، حلب ، متصرفية القدس، للمزيد أنظر :عوض ، مرجع سابق ص63 و أنظر أيضاً: أحمد عزت عبد الكريم ، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، مج1، حوليات كلية الآداب جامعة عين الشمس ،1951 م ، ص ص 157 - 158.

[2]. الساطع الحصري ،الدولة العثمانية و البلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1960م ، ص ص93 - 94.

[3]. عوض ، مرجع سابق ، ص63 .

[4]. أنظر للملحق رقم(05) ، ص107.

أ- ولاية سورية ، فبموجب نظام الولايات الذي صدر في سنة 1281هـ/1864م و نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر في سنة 1287هـ/1871م ، قسمت ولاية سورية إلى ألوية و الألوية إلى أقضية و الأقضية إلى نواحي.ولما كان التقسيم الإداري من الناحية الجغرافية لولاية سورية غير ثابت استمر وجود الألوية ضمن ولاية سورية حتى سنة 1914م وتتمثل هذه الألوية في لواء دمشق أو الشام ،لواء حوران ،لواء حماة، لواء الكرك و معان ،أما الألوية الأخرى التي ضمت إلى ولاية سورية بعد سنة 1864م لم تلبث طويلاً حتى انفصلت عنها كلواء القدس و ألوية طرابلس و بيروت و عكا و اللاذقية و نابلس[1].ولقد أخرجتها عن نطاق البحث لأنها لم تدخل ضمن ايالة الشام قبل سنة 1864م،وعندما ضمت ايالة صيدا برمتها إلى ايالة الشام لتنبثق عنهما ولاية سورية من سن(1864- 1866م) ، لم تدم هذه الوحدة الإدارية طويلاً حتى انفصلت القدس عنها سنة (1391هـ - 1874م) وأصبحت متصرفية [2]تخابر الباب العالي و عرفت باسم« قدس شريف متصرفلغي إدارة مستقلة» ويبدو أن سبب هذه التغيرات الإدارية يعود الى تغيير الولاة و المتصرفين او عزلهم و تعيين آخرين بدلا منهم ،أو يعزل الوالي أو المتصرف فتضم الولاية أو المتصرفية إلى الولاية المجاورة ريثما يتم تعيين والي أو متصرف جديد.

[1]. عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ص 157 - 158.

[2]. متصرفية القدس : كانت تضم نواحي يافا و اللّد و المجدل و خليل الرحمن و عنزة مع خان يونس، للمزيد أنظر : نفسه ص181.

ب . أما ولاية حلب فضمت الألوية التالية: لواء حلب ، لواء اورفة ، لواء مرعش[1].

ج . أما ولاية بيروت: فقد انفصلت عن ولاية سورية في سنة(1305هـ . 1887 م)، وقد بررت الدولة العثمانية ذلك بأنه«نتيجة لازدياد أهمية مدينة بيروت و حساسيتها » وللوقف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شانه و أسبابه بالإضافة إلى إلى اتساع ولاية سورية و اتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزا لهم الأمر الذي يجعل بيروت في وضع دون أهميتها و لذلك استدعت الضرورة السرعة في جعلها ولاية مكونة من ألوية بيروت و عكا والبلقاء و طرابلس الشام و اللاذقية .وبعد ذلك صدرت الإدارة السلطانية بتعين "علي باشا " واليا على بيروت ،وفكرت الدولة العثمانية في سنة 1305هـ/ 1887 م . بتشكيل ولاية جديدة على حساب ولاية سورية تضم لوائي حوران والبلقاء لكنها عادت و صرفت النظر عن تشكيل هذه الولاية[2] .

أما فيما يخص "جانب العلمي " فكان يتمثل في تطبيق قانون التعليم العثماني الصادر في عام 1869م الخاص بإصلاح التعليم في جميع مراحله ، فبموجب هذا النظام توسعت عملية إنشاء المدارس في بلاد الشام وانتظامها ،وأصبح لها نظام تعليمي رسمي يشمل جميع المراحل من الابتدائية إلى الجامعة ، يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها وتعميمها[3].

[1]. عوض ، مرجع سابق ، ص 72.

[2]. نفسه، ص 73 .

[3]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص 218 ـ 219.

أما " الجانب القضائي " فلقد أدخلت عليه مجموعة من التنظيمات أهمها :إنشاء محاكم مختلطة تقبل شهادة المسلمين والمسحيين على حد سواء ، ثبت في القضايا التي يكون الأجانب أطرافا فيها ويعمل بتلك المحاكم قضاة أتراك وأوروبيون ، فأدى الازدو اج في المحاكم العلمانية في بلاد الشام[1].

وزيادة على ذلك أدى إنشاء المحاكم النظامية الجديدة في بلاد الشام إلى تحديد صلاحيات المحاكم الشرعية وممثلها الرسمي " القاضي " وابتعاد الكثير من العلماء ورجال الدين عن مزاولة مهامهم القضائية [2].

أما فيما يخص " جانب المواصلات " فلقد نبهت الدولة إلى أهمية هذه الأخيرة بالنسبة إلى حكم يسعى جديا وراء تحقيق السيطرة الفعلية والسيادة التامة ، فقامت بإنشاء في ولاية سورية أواخر القرن التاسع عشر شبكة مواصلات ، ربطت مدن الولاية الهامة بشبكة من الطرق والخطوط الحديدية وكانت الغاية منها تقوية الحكم المركزي وتوطيد الأمن والاستقرار ، بالإضافة إلى الاستغلال الاقتصادي والعسكري والاجتماعي ، وسنت أيضا مجموعة من الأنظمة التي استهدفت تنظيم المواصلات في الولايات العربية بصفة عامة وولاية سورية بصفة خاصة ، نذكر نظام الطرق الذي اقر في 07 جمادى الأول 1280 هـ/1863 م، الذي يحرص على إنشاء الطرق و إعمارها والمحافظة عليها[3].

---

[1]. عوض ، مرجع سابق ، ص204.

[2]. بعيو ، مرجع سابق ، ص ص 188 ـ 189.

[3]. عوض ، مرجع نفسه، ص279.

وازدادت الدولة دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وسيطرت على جميع الأمور في بلاد الشام ونظمت التجارة والصناعة والزراعة وفي ما يخص هذه الأخيرة اتصفت بالفوضى وعدم التنظيم في ولاية سورية ، حتى صدر قانون الأراضي العثماني (الهمايوني) 1858 م حيث كان يهدف إلى وضع حد للفوضى التي كانت تسود الأراضي العثمانية ووضع حد للمتلاعبين بها [1] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد انه تم سن مجموعة من الأنظمة التي تحصل الضرائب بموجبها ، والتي تحد من سوء استغلال المحصلين والملتزمين [2]للفلاحين ، ومراقبة ميزانية الولاية والإشراف على إدارتها المالية إشرافا تاما [3]، وأخذت الدولة العثمانية بتطبيق نظام الحكم المركزي في عهد السلطان عبد الحميد (1839 - 1861 م) وقد رسخ هذا النظام في ولاية سورية بعد إعلان نظام الولايات 1864 م الذي صدر في عهد السلطان عبد العزيز (1861 - 1876 م) وكفل للحكومة المركزية في استانبول الهيمنة التامة والإشراف الكامل على جميع شؤون الإدارة في الولاية.

[1]. عوض ، مرجع سابق ، ص 281 .

[2]. إن نظام الالتزام في ولاية سورية أدى إلى ظهور ملتزمين أجانب من غير المسلمين نالوا التزام الضرائب عن بعض أقضية ولاية سورية مثل ملتزم أعشار ورسوم قضاء بعلبك ، للمزيد أنظر: كرد علي ، مصدر سابق ، ص 94 .

[3]. نفسه ، ص ص 299 ـ 300.

وأيضا لا نستطيع أن ننكر دور الولاة وغيرهم أمثال الوالي " احمد حمدي باشا "[1] ، في إرساء قواعد الإصلاح في ولاية سورية ، حتى وان كانت نتائجه غير واضحة في الولاية [2].

فكل هذه الأسباب ساهمت في إنجاح تطبيق التنظيمات في ولاية سورية نسبيا ولم نقل كليا بسب اعتراض بعض العوائق طريق نجاح هذه التنظيمات في ولاية سورية، ومن بين هذه العوائق التي حالت دون تطبيق التنظيمات بشكلها المطلوب:

أ_ جهاز إداري ليس على مستوى عال من الكفاءة .

ب_ عصبيات طائفية إقطاعية منتشرة في أنحاء متفرقة من الولاية ترفض محاولات الدولة الإصلاحية.

ج _طبيعة المجتمع السوري ، حيث نجحت الدولة العثمانية إلى حد كبير في تطبيق التنظيمات الجديدة في المدن السورية بحكم كونها مراكز إدارية ، لكن لم يرافقه نجاح مماثل في الأرياف التي عاشت أجيالا منعزلة ومنغلقة على نفسها واعتبرت محاولات الدولة في الإصلاح والتنظيم تدخلا في شؤونها الخاصة وتقويضا لاستقلالها الذي نعمت به قرونا طويلة [3] .

---

[1]. أحمد حمدي باشا : ولي سورية مرتين الأولى في عام 1875 م ودامت أربعة أشهر ، وأخرى في عام 1880 م ودامت خمس سنين ، استطاع خلالها أن ينشر المعارف في الولاية وان ينظم الضرائب الزراعية ، ويحل المشكلة الدرزية سلما ، للمزيد أنظر: عوض ، مرجع سابق ، ص 57 .

[2]. نفسه ، ص 58.

[3]. نفسه، ص 59 .

وفي الأخير يمكن القول ، انه برغم من هذه العوائق استطاعت الدولة أن تنفذ جزء كبيرا من برنامجها الإصلاحي في ولاية سورية ، خلال فترة لا تزيد عن نصف قرن وبدون استعداد متوقعا من الرعية ومن الدولة آنذاك [1] .

1. 2 . موقف ولاية العراق من التنظيمات :

لقد تعاقب على حكم العراق حوالي إحدى عشر واليا ، لكن لم ينجح احد منهم في تطبيق الإصلاح المطلوب لهذا عهد الباب العالي إلى تعيين مدحت باشا في عام 1869م واليا على العراق

باعتباره أكفا رجل لتطبيق قوانين هذه التنظيمات. لقد دخل العراق كجزء من الإمبراطورية العثمانية، عهد التنظيمات الخيرية، وأقيمت في بغداد احتفالات كبيرة وأعلن عن وضع قوانين جديدة لاكتشاف مدى قابلية الأهالي وحفظ نفوسهم وأموالهم وأعراضهم... وتعيين الضرائب وتحديد مدة الجندية وتأكيد الثقافة .

غير أنه لما قرئ خط الشريف كلخانة في بغداد عام 1839 مأوجس الناس خيفة أن يؤدى ذلك إلى تقوية سلطة الدولة وبالتالي لم ينجح أحدا من الولاة الذين تعاقبوا على حكم العراق في فرض

[1]. عوض ، مرجع سابق ، ص 67 .

الإصلاح المطلوب ،فعهد الباب العالي إلى تعيين مدحت باشا [1] في عام 1869 م واليا على العراق باعتباره أكفا رجل لتطبيق قوانين هذه التنظيمات [2]، وبعد توليت مدحت باشا حكم ولاية العراق (1869م /1872 م) أدرك أن هذا الأخير كان يعيش بعيدا جدا عن تيارات التحضر التي شملت العديد من الولايات العثمانية وفورها مباشرة عمل على تقوية قبضة الحكم التركي في العراق ، بإدخال إصلاحات عديدة إليها في مختلف المجالات ، الإدارة ، الحكم ، التعليم القضـــاء و الجيش ... وغيرها . فكان نشاطه منطلقا من العراق نحو الخليج العربي واحد من أهم المشروعات التي نفذها وأعادت للعراق دوره في الخليج العربي [3] ويمكن ذكر بصفة عامة أهم الإصلاحات التي ادخلها مدحت باشا في:

." الجانب الإداري "منها :

قانون الأراضي(الطابو) الصادر في عام 1858 م ، وكان الهدف منه هو التخلص نهائيا من بقايا الالتزام و الاقطاعات العسكرية ، وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة من الأرض تمليكا غير مطلق يرتزق منها ولقد نفذ هذا القانون في العراق على نطاق ضيق جدا لسوء تطبيقه ، وهناك أخـــر

[1]. مدحت باشا: ولد عام1822 م الموافق ل 1238هـ باسطنبول ، سياسي عثماني وإصلاحي ذو توجه موالي للغرب بأنه من أقدر الإداريين في الدولة العثمانية ، ولعب دورا بارزا في تاريخ الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن 19 ولقد وصفه بعض المؤرخين بأنه مصلح العراق ، للمزيد أنظر: عمر ، مرجع سابق ، ص 398.

[2]. نفسه ، ص398 .

[3]. بعيو ، مرجع سابق ، ص 223.

يتمثل في قانون الولايات والبلديات الذي أصدره فؤاد باشا عام 1864 م ، بحيث يعتبر هذا القانون الأخير محاولة لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة ، وقد حددا لقانون نظام الإدارة واختصاصات الوالي وغيره من الموظفين ، والمجالس المحلية وطريقة انتخاب أعضاء هذه المجالس ، كما حدد سلطات الإدارة التنفيذية وعلاقتها ببقية إدارات الولاية والباب العالي وكان من أهداف هذا القانون ،إشراك الأهالي في إدارة أمور بلادهم وفي الإصلاحات التي أدخلت في مختلف النواحي.

ولقد تماشى هذا القانون مع أحوال كل ولاية ، إذ أدركت الحكومة العثمانية أن الولايات تختلف عن بعضها اختلافا جوهريا ، وانه لا يمكن وضع قانون موحد ينظم القوميات المسيحية وعرب السهول العراقية وعصبيات الشام وعرب شمال إفريقيا وترك الأناضول[1] هذا من جهة ومن جهة أخرى قسم العراق إداريا 1868م[2] إلى ولايتان "البغداد" و"الموصل" فشملت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين ، أما الثانية "الموصل" فشملت ولايتي الموصل وشهرزور[3] وبقيت الموصل على وضعها الإداري هذا كسنجق تابع لولاية بغداد حتى عام 1879 لتفصل آنذاك عن ولاية بغداد وتكون ولاية مستقلة تتبع الباب العالي إلى نهاية الحكم العثماني فيها عام 1918 م، أما البصرة

[1]. عمر ، مرجع سابق ، ص393 .

[2]. أنظر الملحق، رقم 06) ، ص108.

[3]. شهرزور:هي إحدى ايلات الدولة العثمانية ،هي عبارة عن منطقة جبلية مع حدود الدولة الصفوية (وتعرف اليوم بالكردستان)، للمزيد أنظر :عمر ، مرجع نفسه، ص 393 .

فقد ظلت سنجقا تابعا لبغداد حتى عام 1875م ، حيث شكلت ولاية مستقلة منها في السنوات 1875- 1880م ثم أرجعت إلى درجة سنجق تابع لولاية بغداد في المدة الواقعة بين سنتي 1880 م و 1884 م لكنها أضحت في نهاية عام 1884 م وحتى انتهاء حكم العثمانيين فيها سنة 1914 ولاية منفصلة عن بغداد ، تابعة للباب العالي مباشرة[1]. وتعد التقسيمات إلى ولايات سناجق و أقضية أمرا ضروريا لإقامة التنظيمات الإدارية الجديدة ، عن طريق موظفين أكفاء ذوي اختصاصات محددة وبهذا اكتمل الجهاز الإداري في عهد مدحت باشا الذي عين بعض الموظفين الجدد أصحاب المهارات العالية وفقا لما نص عليها قوانين الولايات وكان الوالي على رأس الجهاز الإداري الجديد ونظرا لظروف الاضطرابات التي واجهت [2] مدحت فانه جمع بين منصبي الوالي والمشيرية وحددت سلطاته في النقاط التالية :

1) مسؤولية جميع شؤون الولاية الإدارية ، المالية و القوانين والحقوق العامة المدنية .

2) تنفيذ القوانين والأوامر الصادرة من الباب العالي .

3) يتولى رئاسة مجلس إدارة الولاية .

4) الإشراف على قوات الأمن ، الشرطة وتوزيعها على الأقضية والألوية .

5) تنفيذ الأحكام الصادرة من ديوان التمييز .

---

[1]. جميل موسى النّجار ،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، ط1 ، مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ،القاهرة ،1991م ، ص 66.

[2]. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1960 م ، ص 358.

6) الرقابة والتفتيش على الحكام المتصرفين والقائمقاميين موظفي الإدارة الحكومية .

7) مراقبة عمليات جمع الأموال الميرية الحكومية .

8) التقيد بميزانية الولاية .

9) الاهتمام بالمصاريف والشؤون المالية ووضع مشروعات اقتصادية للولاية .

10) في الظروف الاستثنائية والخاصة يحق للوالي القيام بأمور دون الرجوع إلى الحكومة الأستانة على أن يخطرها فورا .

ويساعد الوالي مجموعة من الموظفين وهم :

1- كتخدا الوالي : يأتي في مقدمة معاوني الوالي .

2- المكتوبجي : يتولى قلم التحرير بالولاية ومكلف بتحرير الرسائل بين الولاية والجهات الرسمية وحفظ المكاتبات والوثائق الرسمية الحكومية مثل الأرشيف .

3- الدفتر دار : مسؤول عن الموارد المالية ويتم تعيينه من قبل الحكومة العثمانية في الأستانة.

4- مدير الأمور الأصلية : يعد كوسيط بين السلطات العثمانية والدول الأجنبية ويتم تعينه من الحكومة العثمانية بعد ترشيحه من وزارة الخارجية .

5- الاي بيك : يتولى قيادة قوات الضبطة [1].

[1]. محمد حسن العيدوس، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني (1871م/1913م) ، ط1، دار المتنبي للطباعة والنشر الإمارات العربية المتحدة ، د. ت ، ص 25؛28 .

أما في الألوية و الأقضية فكان على رأس كل لواء متصرف له سلطات الوالي في لوائه ومرجعه الوالي ، ويعين من قبل الدولة وينفذ أوامر الوالي والدولة في لوائه[1] وقد سبق القول أيضا أن الدولة بدأت منذ عام 1845 بتشكيل مجالس إدارة في خمس من ايالاتها ، وذلك ضمن خطة لتحسين الإدارة في الايالات ، حيث كانت مهمة تلك المجالس أعمال الإدارة الحكومية والعمل على معالجة مشكلاتها ، إلا أن مثل هذه المجالس لم يشرع في إنشائها في بغداد إلا في عام 1851 م .

حيث تشكل المجلس الكبير (مجلس إدارة الايالة) في رمضان سنة 1267 هـ / مارس 1851م[2] وبالتالي تم إرساء دعائم الإدارة الجديدة الأولى في العراق والتي كانت كفيلة بخلق إدارة مركزية منظمة يكون مركز ها بغداد وتتولى الإشراف على شؤون القطر بأكمله[3] .

---

[1]. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج7، دار الجيل للطباعة والنشر، بغداد، 1949 ، ص 177، ص 227 ص ص260 - 261 .

[2]. النّجار، مرجع سابق، ص 42 .

[3]. Stephen henslay longgrig, four centuries of modren IRAQ, traduction djaafer khiat ,oxford ,u. P, 1925, p225.

- "**الجهاز القضائي**" :

كان يقتصر على وجود عدد من المحاكم الشرعية في مدينة بغداد وبعض المدن الكبيرة كمركز السناجق ثم انتشرت مثل هذه المحاكم في عدد من المدن الصغيرة والنواحي في أواخر ستينات من القرن الماضي ، تلك المحاكم كانت تمارس أعمالها على وتيرة واحدة منذ ما يقرب من قرن ونصف من الزمن [1] ومن أهم هذه المحاكم في الولاية ديوان التمييز ومن وظائفه، النظر في الدعاوي القانونية المتعلقة بالأموال والأملاك والقضايا الجنائية التي حكمت فيها محاكم الأولوية[2] ويتشكل ديوان التمييز من :

1- الرئيس : وهو مفتش الأحكام .

2- ستة أعضاء : ثلاثة مسلمين وثلاثة مسحيين .

3- مأمور مخصوص معين من قبل السلطان لينظر في الأمور القضائية [3].

---

[1]. النّجار ، مرجع سابق ، ص 84

[2]. العيدوس ، مرجع سابق ، ص40 .

[3]. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب المعاصر (مصر و العراق) ، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت ،1973م ص 407 .

وأحيانا كان القضاء معرضا لبعض الضغوط التي تحول دون القيام بواجباته القضائية ونزاهته ، نظرا لأخذ بعض القضاظلرشاو ى ، وأحيانا يضطرون إلى إصدار الأحكام حسب ميولهم أو المصالح السياسية في بعض أخر [1].

ولقد ترأس المحكمة الشرعية قاض يعين من قبل شيخ الإسلام في الأستانة بالنسبة لقضاة المدن الكبيرة مثل بغداد ، وفي الوقت الذي كان يقوم فيه باشا الايالة بتعيين قضاة المدن الصغيرة وكان من جملة واجبات المحاكم الشرعية ،تسجيل معاملات بيع و شراء ، رهن العقارات و تزويد مالكيها بوثائق تثبت ملكيتهم لها .

أما المحاكم المدنية : غير الشرعية فلم تظهر إلى الوجود بصورة واضحة قبل عام 1869 م ولكن هيكل محاكم المدينة بصورة عامة لم يكتمل بناؤه قبل صدور قانون المحاكم النظامية 1872م[2].

[1]. العيدوس ، مرجع سابق ، ص84 .

[2]. النّجار ، مرجع سابق ، ص 85 .

- " **الجانب الاقتصادي :**

يعد " نظام الطابو "[1]ابرز أعمال مدحت الاقتصادية حيث رأى مدحت بتطبيق قانون الأراضي 1859 م سيخلص الناس من الاستبداد الملتزمين كما يتيح الفرصة لاستقرار العشائر في ارض معينة وتصبح قبضة الحكومة قوية عليها ،كما أن تطبيقه سيدر على الخزانة مبالغ جديدة ، وعندما طبق قانون الأراضي لم يكن هناك خرائط مساحية تحدد الملكيات بوضوح .

وكان على رأس التعديلات التي أدخلت على القانون انه فوض الأراضي المتروكة في مقابل قيمتها حتى يمكن للفلاح من شراء قطعة لنفسه ، وحتى لا تقع الأراضي في يد كبار الملاك أصحاب رؤوس الأموال ، ومع كل هذا لم يستطيع مدحت منع ظهور إقطاع زراعي أو الحد منه لكن مباشرة بعد عزله من ولاية بغداد قرر الباب العالي أن يكون البيع تحت إشراف هيئة حكومية تشكل بواسطة الباب العالي ، وعلى كل حال وهنت عمليات بيع الأراضي " بالطابو " بعد مدحت باشا [2] .

وفي جانب الضرائب الغي الرسوم والضرائب التي لم ينص عليها القانون وحدد المفروض على الإنتاج الزراعي بعشر المحصول فقط ، وخفف الضرائب على زراع بساتين النخيل لتشجيع الناس

[1]. نظام الطابو : التسجيل العقاري ، هو نظام يتضمن قيام إدارة التسجيلات الأراضي ببيع أراضى الحكومة بأقساط صغيرة سهلة الدفع. للمزيد أنظر : بعيو ، مرجع سابق ، ص 234 .

[2]. العزاوي ، مرجع سابق ، ص 377 .

على غرسها ،وإذا كانت البساتين حديثة الغرس أعفاها من الضريبة لمدة ستة سنوات تشجيعا لنشر البساتين أما فيما يخص الصناعة فلقد أسس مدحت باشا مصنعا للحدادة ومعملا لتقشير الأرز ببغداد وكذا من المنشات الصناعية الأخرى التي أسسها " مصفاة للنفط" ومعملا لإصلاح السفن في البصرة[1] .

- **الجانب الاجتماعي :**

يمكن تلخيصه من خلال عرض الخدمات الاجتماعية في المجالات التالية :

ففي مجال التعليم تم إنشاء أربع مدارس و هي ، المدرسة الرشيدية المدنية ،المدرسة الرشيدية العسكرية ،المدرسة الإعدادية العسكرية ،مدرسة الصناعة والفنون .

- فالأولي كانت تعنى أكثر باللغات (التركية، العربية والفارسية، العلوم الاجتماعية والرياضة) .
- أما الثانية : فكانت تعد الطالب للالتحاق بالمدرسة الإعدادية ليصبح بعد ذلك ضابطا في الجيش العثماني .
- أما مدرسة الفنون والصناعة فكانت أكثر تلك المدارس فائدة حيث يتخصص الطلاب بعد التخرج منها بإحدى المهن كالتجارة ، الخياطة ، الحدادة والطباعة .

[1].جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص198 ـ 199 .

وفي مجال الطباعة والصحافة فقد أسس مطبعة حكومية باسم " مطبعة الولاية " واصدر جريدة رسمية باسم "الزور اء" [1] في 15 حزيران سنة 1869 م وهي أول جريدة ظهرت في العراق وكانت تصدر مرتين في الأسبوع بالغتين التركية والعربية واستمرت إلى غاية 1917 م .

وفي جانب الخدمات الصحية تم إنشاء مستشفي من أموال تبرع بها الأهالي نظرا لان الميزانية لم تكن تكفي هذا المشروع [2] .

وإجمالا يمكن القول : بان الإصلاحات التي كانت تجري في عهد التنظيمات بصورة عامة وتلك التي أعقبت مرسوم 1856 م بصورة خاصة لم يظهر لها سوى اثر محدود في ايالة بغداد قبل تعيين مدحت باشا واليا عليها.

وظلت الدولة منذ مرسوم كلخانة 1839 وحتى عام 1869 م تركز على عملية إخضاع مدن وعشائر الايالة لحكمها المباشر ، ولم تقدم على تطبيق قوانين إصلاحات عهد التنظيمات فيها إلا بشكل ضيق لم ينجح في إزالة مساوئ الحكم والإدارة ، فبقي مثلا ، نظام الالتزام بكل ما يحمله من عسف وإرهاق للسكان ، هو النظام المتبع في جباية الضرائب كما ظل مستوى الأمن منخفضا والعشائر لا تخضع رغم كل محاولات إخضاعها لسلطة الحكومة واستمر نظام المركزية في الحكم

[1]. أنظر الملحق رقم (07) ، ص109.

[2]. Lewis bernard , the emergence of modern turkey , oxford ,up ,1960, p380.

والإدارة الذي كان سمة من سمات الإدارة العثمانية في عهد التنظيمات رغم عدم جدواه في مناطق الدولة النائية كايالة بغداد ، ليكون عائقا أمام سير الإدارة الحكوميةوا إدخال الإصلاحات عليها[1] .

يقول المؤرخ العراقي عباس العزاوي: « إن إدارة الدولة العثمانية في العراق منذ نهاية حكم المماليك سنة 1831 م وحتى عهد مدحت باشا كانت من السوء والتضييق على الناس بحيث صاروا يترحمون على إدارة المماليك رغم سوئها وفسادها» [2] .

[1]. عمر ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2]. العزاوي ، مرجع سابق ، ص 200 .

2ـ مـوقـف الـعثـمانـيين :

أدرك العثمانيون ضرورة التغيير ووجدوا ضالتهم في الإصلاح ، ولهذا اتجهوا بكل قوتهم نحو الإصلاح إيماناً منهم بضرورته وأهميته لتخليصهم من هذا الوضع المزري .

2 ـ1ـ مـوقـف الـرعـايـا :

لقد وفرت الدولة العثمانية لفئة الرعايا مجموعة من مكاسب والتنازلات في ظل التنظيمات كما منحت لهم عدة امتيازات وحصانات تضمنتها كل من خط الشريف كلخانة 1839م وخط همايون 1856م و الدستور 1876م ، فبالنسبة للخط الأول أدى إلى ردود أفعال قوية في شتى أنحاء الإمبراطورية ، خاصة وأن كل فئة قد فسرته حسب فهمها له [1]، فبالنسبة للرعايا غير المسلمين فبالرغم ما تضمنه هذا الخط من مبدأ المساواة وإقصاء من بروتوكول الحكم أي علامة تدل على التفرقة أو التمييز بسبب اللغة أو الدين أو العرق ، وفتح باب المدارس والوظائف الحكومية والتجنيد لجميع الرعايا العثمانيين إلا أن هذا لم يرقى إلى مستوى اهتمامهم بل بالعكس فقد تحركت آمالهم في إثارة القلاقل والثورات ، والتي تمثلت في التي قام بها مسيحيو[2]بلغاريا بعد إعلان الخط الشريف انتفاضات اجتماعية ضدّ ملاك الأراضي المسلمين (الأغوات) أكثر منها ضد الدولة .فقد احتج الجوربجية [3]على مبدأ المساواة في دفع

---

[1]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 204.

[2]. روجان ، مرجع سابق ، ص 119 .

[3]. الجوربجية : تعني أعيان المسيحيين الذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة ، أو لا يدفعون على الإطلاق . للمزيد أنظر : مصطفى ، مرجع نفسه ، ص 205 .

الضرائب وما ترتب عليه من إلغاء كل الإعفاءات والمزايا في الوقت الذي أدى فيه فرض الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية ، وما ترتب عليه من قلة موارد رجال الدين المسيحيين الذين كان نفوذهم شديد القوة على أبناء طوائفهم إلى سخط مسيحي البلقان على الإصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسيحيون في الروملي على التوسع في مغزاها بحيث يُخلعون عن نشاطاتهم شكل حركة قومية تضم الفلاحين والبرجوازية الحضرية والمثقفين أما خط همايون فكان أكثر جرأة من الأول وأكثر اندفاعاً نحو الاقتباس من الغرب ، كما تضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بفئة الرعايا المسيحيين ومن بين هذه القرارات نذكر[1]:

1-معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم .

2-المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية .

3-القضاء على حواجز نظام الملل ليتمتع كل مواطني الإمبراطورية بمواطنة عثمانية متساوية.

4-أن تصبح المسائل المدنية الخاصة بالرعايا المسيحيين من اختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحين ، يقوم الشعب بانتخابه بنفسه .

5-فتح معاهد التعليم أمام المسيحيين لتفتح أمامهم وظائف الدولة .

ورغم إصدار كل هذه القرارات التي وسعت من مصالح الرعايا المسيحيين على حساب المسلمين إلا أنهم استمروا في ثوراتهم الشعبية في البلقان وغيرها من المناطق الأخرى وهذا ما

[1]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 203 .

جعل الدولة تتصرف عن التفكير في الأمور الإصلاحية وتوجه أنظارها نحو الدفاع عن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبي [1]، وقد أشار إلى ذلك الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا[2] حيث ورد في تقرير له :«...فصار الباب العالي مع وجود هذه الارتباكات والأخطار مضطراً إلى أن يستخدم في العسكري رجالاً لا غنى لعيالهم ولإحياء الأرض عنهم فاستغرق الاستعداد للدفاع جميع مواردنا ، وما عندنا مال لإصلاح الحال ولا وقت لتنظيم الأحكام » ثم يمضي فيقول : «...حيث إن أعدائنا أقسموا جهدهم ليبيدون السلطنة والمسلمين ، فلابد لنا والحالة هذه من تحمل خسائر عظيمة فلنبادر إليها حالة كوننا متمسكين بأصول حكومتنا »[3].

ومن هنا يتضح لنا أن ما خولته الدولة العثمانية لهذه الفئة "الرعايا" من امتيازات وثروات ووجهات ونفوذ إلا أن أنها ظلت رافضة لهذه التنظيمات خشية فُقدانها لما حققته من مكاسب اقتصادية وثقافية وحماية أجنبية [4].

2 . 2 . موقف المسلمين :

كان المسلمون العثمانيون معارضون بشدة لهذه التنظيمات نظراً لما منحته من امتيازات وحصانات لفئة الرعايا هذا من جهة وزيادة التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية تحت

---

[1]. عوض ، مرجع سابق ، ص 37 .

[2]. محمد أمين عالي باشا : شغل منصب وزير الخارجية خلال السنوات التالية : (1846-1848) ، (1848-1852) (1856-1857) ، (1861-1867) ، (1869-1871) ، كما تبوأ منصب الصدر الأعظم في السنوات 1852 (1855-1856) ، (1858-1859) ، 1861 ، (1867-1871) . للمزيد أنظر : الشناوي ، مرجع سابق ، ص 56

[3]. نفسه ، ص 37.

[4]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 63 .

شعار إصلاح أحوال الرعايا المسيحيين وحمايتهم [1]، لهذا قام مسلمي الدولة العثمانية بمحاولات فاترة لاستعادة زمام المبادرة في الأمور المتعلقة بالأقليات غير المسلمة عن طريق إصدار فرمان الإصلاح عام 1839م قال السلطان في الفرمان الذي أصدره أن رعايا السلطنة العظيمة من المسلمين وغير المسلمين سيتمتعون بلا استثناء بالامتيازات التي يمنحها السلطان ومن الجلي أن السلطان ورجاله كانوا في حاجة إلى الإدلاء ببيان أقوى لهجة لضمان المساواة بين المسلمين وغير المسلمين إذ كانوا يريدون إقناع القوى الأوروبية لأن تدخلها لم يعد لازماً لضمان مصالح المسيحيين واليهود في الإمبراطورية العثمانية [2]، وبعدها أرادت هذه الأخيرة مساواة المسلمين بالنصارى واليهود ، واستبدال الشريعة الحنيفة بقوانين النصارى ، وخلع الأزياء القديمة الشريفة واتخاذ زى النصارى [3].

وفي هذا الصدد عبر محمد علي بقوله :«.... أنتم في القسطنطينية ارتدتم اللباس الإفرنجي وتصرفتم بعقول تركية ، أما أنا فحافظت على لباسي التركي وتصرفت بعقل أوروبي »[4] غير أن الحكومة واجهت مشكلة تمثلت في عدم حصولها على موافقة الأغلبية المسلمة على سياسة المساواة بين معتنقي الأديان المختلفة ، ويحدد القرآن الكريم اختلافات واضحة بين المسلمين ومعتنقي الديانتين السماويتين الأخريين ، وقد قدست الشرائع الإسلامية هذه الاختلافات ، ومن ثم فان تغافل الحكومة العثمانية عن هذا سينظر إليه من جانب كثير من المسلمين على انه

[1]. عوض ، مرجع سابق، ص 45 .
[2]. روجان ، مرجع سابق ، ص 120 .
[3]. الصلابي ، مرجع سابق ، ص 377 .
[4]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 59 .

مخالفة لكتاب الله وشرعه [1] ، إضافة إلى هذا حتى وان حصلت الحكومة العثمانية على موافقة الأغلبية المسلمة لا تستطيع تطبيق هذا المبدأ تطبيقا مطلقا وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع العثماني فمثلا نجد الخدمة العسكرية بقيت مقتصرة فقط على المسلمين بينما المسيحيون كان يدفعون الجزية مقابل تأديتها ، أما في ما يخص الوظائف الإدارية والقضائية بقيت محصورة في يد المسلمين ويبين لنا عمر عبد العزيز عمر في كتابه تاريخ المشرق العربي« بان المسلمون ظلوا يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم لكونها دولة الخلافة الإسلامية ، ظل المسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنها بالرغم من جميع الامتيازات التي منحتها لهم ، وبتالي بقيوا موالين إلى الدول الأوروبية ، وبذلك انتهت التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين في جميع ولايات الدولة العثمانية»[2].

2 . 3 . موقف رجال الدين :

هناك فريق أخر جدير بالانتباه ، وهو فريق رجال الدين حيث لا نجد من بينهم غير عدد جد ضئيل في قائمة أعضاء اتحاد الشرق ، لكن من قدموا أعوانهم إلى تحقيق التنظيمات كانوا في الواقع كثيرين جدا، في مختلف إرجاء الإمبراطورية[3].

ومن المناسب أيضا الإشارة إلى أن الروح العصرية المميزة للتنظيمات لم تكن معادية للدين ولا لرجال الدين . على العكس تماما ، فالمصلحون العثمانيون يتميزون في غالبيتهم بتعلقهم

[1]. روجان ، مرجع سابق ، ص 119.

[2]. عمر ، مرجع سابق ، ص 295 .

[3]. مانتران ، مرجع سابق ، ص 86 .

بالتراث الإسلامي . ورجال الدين من جهتهم نادرا ما كانوا في مجموعهم معادين للتجديدات ،وليس هناك ما يدعوا إلى الاستغراب في انضمامهم الجماعي إلى جيش الإصلاح [1].

2 . 4 . موقف الطبقة العامة :

إن العثمانيين قد اتجهوا بكل قوتهم نحو الإصلاح إيمانا منهم بضرورته وأهميته ، فهم خلال القرن الثامن عشر تعرضوا لفقدان جز ء من أملاكهم إلا أن هذه الخسارة كانت بمثابة ناقوس الخطر الذي حفز العثمانيين لضرورة التغيير والإصلاح [2]. كما أدرك العثمانيون أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين تطبيق الإصلاحات وخلق المنافع حتى يكسبوا الدعم الشعبي للتنظيمات [3]. فهذه المراسيم الإصلاحية لم يستوعبها كثيرون من العامة ولم يؤديها إلا قلة وكانت سيئة التطبيق لم يكن لها أثر في توعية الجماهير أو شد انتباههم إليها وقد وصف أحد المؤرخين الإصلاحات بأنها إصلاحات ورقية ، ولم تأخد طريقها إلى التنفيذ العلمي السليم [4].

[1]. مانتران ، مرجع سابق ، ص 83.

[2]. إسماعيل نوري الربيعي ، العرب والاستعمار ، ط1 ، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام ، الشارقة ، 2000 م ، ص 122.

[3]. روجان ، مرجع سابق ، ص126 .

[4]. الشناوي ، مرجع سابق ، ص30 .

2 . 5ـ موقف العلماء من التنظيمات :

كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي والعربي ، ولا تستهوي كثيرا عيشها على أفكار أوروبية باهتة [1] ، وشكوك في أمرها بحيث كان الأوروبيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضارتهم جملة وتفصيلا ، مع إن أكثر رجال العلم يعترفون بان الثقافة العثمانية الإسلامية جديرة بالهيمنة ، كالثقافة الغربية على اقل تقدير ، وان طراز التطور العثماني يختلف عن نظيره الأوروبي ، كما يرى هؤلاء العلماء أن التطور الحقيقي هو الذي يكون تحت ظروف طبيعية ومن تلقائي الأنفس ، والاستفادة من الظروف الخارجية في بعض الأحيان [2] .إضافة إلى هذا كله لم ترحب هذه الطبقة " العلماء " قط بالإصلاح الأوروبي بل وقفت موقفا معاديا له ، وزيادة على هذا لم يجدوا العلماء من الأسباب ما يدعوهم إلى تبديل الأوضاع القائمة كالاضطرابات التي نشبت في الأناضول بعد صدور خط الشريف كلخانة وغيرها[3]، ومن العلماء الذين اكتشفوا زيف التنظيمات وما ورائها شيخ الإسلام مصطفى صبري حيث كشف زيف هذه التنظيمات من النصوص والوثائق الخطيرة التي تكشف حقيقة التنظيمات ومغزاها[4].

[1] . عوض ، مرجع سابق ، ص 36 .

[2] . عبد الحميد الثاني ، مصدر سابق ، ص 197 .

[3]. نفسه ، ص 202 .

[4]. المضيان ، مرجع سابق ، ص 209

كما يخبرنا خير الدين التونسي في مقدمته حيث أرسله السلطان إلى جهات الاضطراب لوعظ الناس وأمرهم بالطاعة والامتثال ، فخطب بذلك على المنبر وبين للناس أن تلك التنظيمات ليست خارجة من المنهج الشرعي وما هي إلا ضبط للجهات الشرعية التي كانت أهملت [1].

2 ـ 6ـ موقف الطرق الصوفية من التنظيمات :

أما على صعيد الإسلام السياسي فقد ارتكز عبد الحميد على « خطاب إسلامي » في دعوته حيث شدد فيه على منصب « الخليفة » و « وحدة المسلمين » وحظر « الأفكار الأوروبية » واستكمال لهذا الخط تم تشجيع الطرق الصوفية الشعبية ، وتقريب مشايخها والتزام بإحدى طرقها وهذا ما أدى إلى خلق في السلطة العثمانية تيارا شعبيا معاديا للغرب وللأفكار التحررية والعقلانية ذات المنحى " الليبرالي الغربي " أو ذات المنحى الأصولي الإسلامي الذي تمثل بالفقهاء المجتهدين وبهذا بدأت الطرق الصوفية تنسلخ عن هموم المجتمع ومشاكله ، وتنحصر في حركات شكلية من الرقص والغناء أو كقوى سياسية من العامة تدافع عن السلطان وتتصدى للمشاريع الفكرية والسياسية المعرضة ، ومن بين هذه الطرق نجد الطريقة الرفاعية الذي قادها الشيخ أبو الهدى الصيادلي الحلبي في سوريا [2].

[1]. المضيان ، مرجع سابق ، ص 210

[2]. كوثراني ، مرجع سابق ، ص 129 .

2 . 7 . موقف السلاطين أو الباشاوات العثمانيين من التنظيمات :

أ- السلاطين : يستحق الدور الذي لعبه السلاطين في تحريك عملية الإصلاح إشارة خاصة ذلك انه لا عبد المجيد ولا من خلفوه كانوا سلاطين شكليين يكتفون بالبصم على قرارات متخذة في مكاتب الصدر الأعظم ، فكان شانهم شان ملوك الغرب المصلحين[1] ، وفي الحقيقة أن رائد هذه التنظيمات هو السلطان " محمود الثاني " الذي حكم من 1223 هـ / 1808 م [2] ، ثم يأتي بعده ورثة الذي تشربوا منذ طفولتهم فن الحكم الجديد نقلا عن أبيهم ، فمثلا حين ارتقى " عبد المجيد الأول العرش " وهو في السن الثامنة عشرة من العمر أحس أن بوسعه التباهي بدراية معقولة باللغة الفرنسية ، والتمييز بتعلم جيد نسبيا [3] ، وفي العموم كان هذا السلطان مساندا للإصلاح [4] أما أخوه " عبد العزيز " ، الذي سوف يخلف في عام 1861 م فهو يبدي تحمسه بدرجة تفوق تحمس أخيه الأكبر ، للروح الأوروبية وللعمل بنشاط من أجل انجاز الإصلاحات .

[1] . مانتران ، مرجع سابق ، ص 65 .

[2] .آصاف بك ، مرجع سابق ، ص 27 .

[3] . مانتران ، مرجع نفسه ، ص 65 .

[4] . مصطفى ، مرجع سابق ، ص 205 .

أما "مراد الخامس" [1]، الذي لم يدم حكمه إلا بضعة أشهر لكنه كان مؤهلا أكثر من الأخريين بدوره كملك مصلح .

أما " عبد الحميد الثاني " وهو أخ وخليفة مراد الخامس ، حيث يعرض لنا فليب حتي موقف هذا السلطان من التنظيمات في كتابه : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، حيث يقول « أن التنظيمات كانت ممتازة إلا انه كان بنقصها حكومة حازمة لتطبيقها ، وير ى أيضا أن أثرها في تغيير الحالة الاجتماعية والاقتصادية كان ضئيل ، كما يعتبر أن التنظيمات كانت سابقة لأوانها بالإضافة إلى معارضة جماعة الفقهاء والمحافظين المنفذين لها ، كما لم يرضى عنها الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات خاصة حتى ان صيارفة اليهود والنصارى عارضوا إبطال تلزيم الضرائب ، ولم يرضى عنها أيضا الاكليروس والكاثوليك والأرثوذكس ...» [2] .

ب . الباشاوات : هناك العديد من الباشوات الذين ساندو حركة الإصلاح هذه ونذكر من بينهم : محمد أمين علي باشا (1815 / 1871م) بحيث لعب الدور الأنشط في تطبيق الإصلاحات، وهو يمسك بزمام الأمور مدة أطول وبفضل ميله إلى اللغات الأجنبية تم تعيينه سفيرا في لندن ومن ذلك التاريخ تتقاطع مسيرته العملية مع مسيرة مصطفى رشيد باشا ، خاصة

[1]- مراد الخامس : هو مراد ابن السلطان عبد المجيد خان الغازي ، ولد سنة 1256 هـ ، جلس على العرش في 17 جمادى الأولى سنة 1293 هـ الموافق ل 30 ماي 1876 ، ففرحة الأمة وأقامت الأعياد في سائر السلطنة . للمزيد أنظر : يوسف بك آصاف ، مرجع سابق ، ص 126 .

[2] . فليب حتي ،تاريخ سورية ولبنان و فلسطين ،تر: كامل اليازجي ، مراجعة جبرائيل جبور، ج2 ، دار الثقافة ، بيروت 1963م ، ص 36 .

عند تخططيه لوثيقة ذات أهمية مساوية لمرسوم جولخانة ،إلا وهي وثيقة الخط الهمايوني 1856م[1].

أما فؤاد باشا نظرا لتفوقه في اللغة الفرنسية استطاع هذا الأخير أن يتوجه من الطب إلى الترجمة للباب العالي سنة 1837 ، لكن في عام 1840 م تم تعيينه مترجما للسفارة العثمانية في لندن ، ومن هذا الباب استطاع الوصول إلى منصب وزير الشؤون الخارجية [2] .

أما مدحت باشا : وهو أخر كبار المصلحين في ذلك العصر ، وكان من المتحمسين بشدة للأخذ بنظم الغرب وأساليبه وفعلا كان دستوره 1873 مقتبسا عن دساتير فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة [3] .

2 . 8 . موقف الطبقة المثقفة :

هي طبقة مصلحة بالدرجة الأولى خاصة وإنها حملة لواء حركة التنظيمات ، لكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية ، فبينما أدخلت نظم التعليم الأوروبي في مدار الدولة الجديدة وبقية المعاهد الدينية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح ، وبذلك تميت الحياة الفكرية في تركيا بالازدواج كما أن هذه الطبقة المثقفة الجديدة ظلت تمثل النخبة التي تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة سحيقة ، فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي والعربي كانت

[1] . مانتران ، مرجع سابق ، ص 69 .

[2]. نفسه، ص 70 .

[3]. عمر ، مرجع سابق ، ص 37 .

الجماهير تعيش على أساليب وقيم بدائية وفي نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة تعيش على أفكار أوروبية باهتة [1] .

ولقد تميزت فترة التنظيمات هذه بظهور كوكبة كاملة من الأدباء الذين يجربون شيئا فشيئا الإشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب (الرواية ، المسرح ، فن الكتابة ، الصحيفة ...) بحيث يستخدمون هذه الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد وتقديم الدرس إلى القادة وللتهذيب القراء ، إذن فالفضل يعود في الأول والأخير إلى هذه الطبقة التي ساهمت بشكل واضح في تحريك عجلة الإصلاح[2] .

2 . 9 . موقف الملتزمين :

أما الملتزمون والأعيان فكانوا يخشون كثيرا أن تقضي تقوية السلطة المركزية على امتيازاتهم لهذا قام هؤلاء بإثارة الفوضى و القلاقل لكي لا يتسن تحصيل الجزء الأكبر من الضرائب الحكومية المستحقة عن عام 1839 – 1840 م [3] .

[1] . عوض ، مرجع سابق ، ص 36.

[2]. مانتران ، مرجع سابق ، ص 73 .

[3]. مصطفى، مرجع سابق ، ص 203.

3ـ موقف الدول الأوروبية من التنظيمات:

لقد بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخ علاقة الدول الكبرى بالسلطة العثمانية ، ذلك أن التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياسيتين الأوروبيتين المتنافستين: فرنسا و بريطانيا ، عدلتها ابتداء من هذه المرحلة عوامل جديدة المتمثلة في التنظيمات العثمانية و التي أطلقت العنان للدول الكبرى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة و الإلحاق و ا اقتطاع مناطق النفوذ في العالم، و يمكن ذكر بصفة مختصرة بعض مواقف الدول الأوروبية من التنظيمات العثمانية .

3 .1 . موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنظيمات:

طيلة سنوات حكم السلاطنة العثمانيين لم تشعر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالارتياح لسياسة الحكم العثماني وازداد الأمر سوءا في تقريرها مع حكم السلطان عبد الحميد الذي كثيرا ما أطلقت عليه صفة الاستبدادي ولعل هذا هو الذي دفعها إلى تهنئة السلطان عندما أعلن إعادة العمل بالدستور في عام (1908م ،/1326هـ) ومما لاشك فيه أن حكومة الولايات المتحدة رأت أن أخذ الدولة العثمانية بالأنظمة الديمقراطية سيسهل التعامل بين الدولتين . وقد اوجد السفير الأمريكي في استانبول ليشمان الآثار المحتملة لإقامة حكومة دستورية في رسالة[1] بعث بها إلى حكومته قال:" أن إقامة حكومة دستورية في الدولة العثمانية تعني الكثير جدا لجيراننا في أوروبا ، وهي تميل إلى إزالة أعظم تهديد للسلام الأوروبي .....وتزيد فرصة توسيع

[1]. الغالبي ، مرجع سابق ، ص150.

تجارتنا عدة أضعاف لان نمو البلاد الذي تأخر واختنق تقريبا بأساليب العهد القديم ، سوف يشجع إلى أقصى مدى ممكن – بواسطة الحكومة الجديدة – والتي من المؤكد انه سوف تنتج موجة عظيمة من الازدهار"[1].

3 . 2. موقف بريطانيا من التنظيمات:

لقد أيدت بريطانيا التنظيمات و تحمست لها ، إذا رأت إن من مصلحتها إن تتابع حكومة الأستانة خطة الإصلاح ،حيث إن علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدة هذه الأخيرة في الوقوف على قدميها إمام الضغط الروسي وهذا لم يكن يتأتى إلا بإعادة تنظيم الجيش والإدارة العثمانية [2].و خدمة لمصالح دولها فـــي الإمبراطورية العثمانية فمثلا نجد انم مثلى بريطانيا كانوا يساندون الباب العالي حفاظا علـــى تمسك الدولة[3].كالسفير البريطاني "سترا تفور دكا ننج"الذي أعلن تأييده لدعاة الحركـــة الإصلاحية[4].

[1]. الغالبي ، مرجع سابق ، ص151.

[2]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 69 .

[3]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 209؛211 .

[4]. عمر ، مرجع سابق ، ص276 .

3 .3 . موقف فرنسا من التنظيمات:

معظم الهام حركة الاقتباس عن الغرب كان يستوحي من مصادر و أنماط فرنسية ،وذلك على اعتبار إن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية و لأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية[1]. وكانت من اشد المساندين لها و المحافظين على تمسكها، ليس حباً فيها و إنما لإدخالالنظم الأوربية إلى الإدارات العثمانية التي سيفتح أمامها مجالاً اقتصاديا ً و سياسياً و تبشيرياً واسعاً[2]. و لقد عبر القنصل الفرنسي دروفيتي عن نوايا فرنسا الحقيقية اتجاه الدولة العثمانية برسالته التي أرسلها إلى الوزير في 7/أغسطس/1826م.« كانت عملية البنـــاء العسكري للقوات المصرية التي عهدها إلى بعثة الجنرال الفرنسية تمهد للأحداث التي تجعلها يوما ما نمتلك هذا البلد»[3].

ويقول أيضا السفير الفرنسي في تركيا " إدنكلهارد " في مقدمة كتابه " تركيا و التنظيمات" : كان الغرض العام من التنظيمات تقريب الهيئات الاجتماعية الإسلامية إلى الهيئات الاجتماعية المسيحية التي عاشت منذ قرون بعيدة عنها معنى وسياسة وفي الحقيقة إن الإسلام الذي كان مؤسس الحكومة العثمانية ظل حاكما مطلقا فوق الحكومة فقد القانون المدني متحدا مع القرآن لكون تشكيلات الأمة اشتبكت بالعقائد الدينية بحيث لا يمكن تفريق بعضها . كانت تشكيلات الأمة لا تقبل التغيير في العقائد الدينية ، فوجب لتحصيل الائتلاف إما إزالة الحائـل بالمـرة

[1]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 172 .
[2]. نفسه ، ص 172 .
[3]. عمر ، مرجع سابق ، ص 276 .

أو تخفيف وطأته ، بمعنى إما أن تحول الأمة من الروحانية إلى الدنيوية بتخليصها من تأثير القوانين الدينية.

كما وقع في العالم المسيحي ، وإما أن تخلص بالتدرج عن الحدود والقيود الدينية من تفسير العقائد الأساسية تفسيرا موسعا وللاحتراز من غضب شعب جاهل متعصب لا يلبث أن ينفعل ويتأثر . كانت الحكومة العثمانية قد اختارت الشق الثاني .

3 .4 . موقف روسيا والنمسا من هذه التنظيمات:

لقد كان الروسيين و النمساويين من اشد المعارضين للإصلاح ،بحيث كانوا يساندون القصر و العسكريين ، رغبة منهم في عرقلة الإصلاحات و إضعاف الدولة [1].

فلقد كان الوزير النمساوي« مترنيخ »لا ينظر بارتياح إلى هذه الحركة ولم يتردد في إعلان استيائه منها و عودة تركيا إلى ما كانت عليه، وكذلك لم تكتفي روسيا عن إقلاق تركيا والتدخل في شؤونها و محاربة رجال الإصلاح ، صراحة و العمل على إفساد ما بينهم و بين السلطان ، و يرى المؤرخ فليكس فالي في كتابه «أوروبا في أسيا الصغرى»إن هذا التدخل الأوروبي المريك كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية ويقول إن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة عن القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية ممثلة في الدولة العثمانية ،حيث ابتدعت بعد مؤتمر باريس عام (1273هـ/1856م) وسيلة كانت تعني

[1]. مصطفى ، مرجع سابق ، ص 207 .

ببساطة التخلص من تركيا بالموت البطيء أو حسب تعبيره بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفا طرفاً[1].

أما النمسا فقد أعلنت هي الأخرى معارضتها لتنظيمات العثمانية لأن مصالحها تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف[2].ويمكن القول في الأخير إن الدول الأوروبية لم تكن بوجه عام خالصة النية فيما كانت تعلنه من العطف على مصلحة الدولة العثمانية و الأخذ بيدها في طريق الإصلاح ،بل كانت تهدف إلى خدمة مصالحها بدرجة الأولى[3].

يجب الاعتراف بان حركة التنظيمات لم تحقق جميع الأماني التي كان يُعلق عليها الإصلاحيين ولم تجد فيها الجماهير التركية العثمانية المسلمة ، ما كانت تسمعه عن مزاياها ولم تجلب الخير للدولة ، بل كانت البوابة التي مارست عبرها الدول الأوروبية التدخل في شؤون الدولة العثمانية والضغط عليها وتسلل الأجانب إليها ، بحجة أنهم خبراء في مسائل الإصلاح والمسائل المالية والاقتصادية ، وشجعوا الدولة خدمة لمصالح دُولهم ، على سياسة عقد القروض الأجنبية بفوائد عالية[4].

---

[1]. ياغي ، مرجع سابق ، ص 161.

[2]. عمر ، مرجع سابق ، ص317.

[3]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص64 .

[4]. سيد محمد السيد ، دراسات في التاريخ العثماني ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، 1416هـ/1996 م، ص ص 262 -263.

واخطـــر مـن ذلـك كلـه أن المعارضـين لهـذه الحركـة الإصـلاحية وضـعوا فـي طـريقها العقبـــات،باعتبارها طلبـات ورغبـات جـاء بهـا أجانـب مسـيحيون، وان غرضـهم الحقيقـي هـو مصـــالح دولهـــم ، وكـان هذا موضـع ريبـة الجمـاهير، لأنهم فـي نظـرهم أعـداء الدولـة وأعـداء الإسلام.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التنظيمات في الدولة العثمانية مابين (1839-1876م) يمكننا أن نعرض أهم النتائج التي تمكنا من الوصول إليها والتي لا تعتبر أحكاماً نهائية :

أولاً: أن الدولة العثمانية انتهجت نهج الإصلاح بسبب تدهور أوضاعها الداخلية وضعفها على الصعيد الخارجي بالأخص إثر الهزائم العسكرية التي كانت سبباً في فقدانها للعديد من ممتلكاتها هذا فضلاً عن الهوة التي أصبحت بينها وبين الدول الأوروبية خصوصا في ظل التطورات الحاصلة في المؤسسة العسكرية وما آلت إليه الجيوش الأوروبية من حسن تنظيم وقدرة في مقابل الجيوش العثمانية التقليدية .

ثانياً: ظهور طبقة مثقفة استقت مبادئ الحضارة الأوروبية وانبهرت بها ، ولما عادت إلى بلدانها (ولايات الدولة العثمانية) تحمل آمال تجسيد هذه المبادئ لتكزن الخلاص لبلادها من الضعف والتدهور والانحلال ، ورأت في الإصلاح مخرجاً لإنقاذ الدولة وتقويتها ، ولا يكون هذا الهدف ممكن إلاّ عن طريق اقتباس ثقافة الغرب ومبادئهم معتقدين أنها سر القوة.

ثالثاً : تزايد الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية رعاياها المسيحيين ، ومطالبتها بالإصلاح ، وهذا ما دفع سلاطين الدولة العثمانية في آخر عهدها (عبد المجيد الأول حكم من 1839-1861م) للرضوخ لمطالب الدول الأوروبية مرغما ليحصل منها على دعم في أزمته مع تابعه محمد علي باشا ، وكان ذلك بإعلانه لفرمان إصلاحي أطلق عليه خط كلخانة في 3 نوفمبر 1839م ، منح بموجبه الأمن والأمان على الأنفس .

رابعاً : تواصل الضغط الأوروبي وتدخله في شؤون الدولة العثمانية وتطلعه للمزيد من الحريات والحقوق لرعاياها ، مثلها كانت الدولة العثمانية تبحث عن دعم الدول الأوروبية لها في أزمتها المصرية كذلك بالنسبة إلى أزمتها مع روسيا والمتمثلة في حرب القرمو حصلت على هذا الدعم لكن شريطة استصدارها مرسوم إصلاحي ثاني ، فكان مرسوم همايون في 18 فبراير 1856م الذي يتميز عن سابقه بجرأته واقتباسه أكثر من الغرب حيث أعطى العديد من الحقوق للرعايا غير المسلمين في السلطنة ، ولهذا أثيرت حوله العديد من المواقف .

خامساً : تكلّل خط كلخانة ومرسوم همايون بصدور القانون الأساسي في 23 ديسمبر 1876م وجاء في ظروف كانت الدولة العثمانية تواجه أحداث البوسنة والهرسك ، كان هذا الدستور مقتبساً عن دساتير الدول الأوروبية في مقدمتها بلجيكا وفرنسا وانجلترا ، رسخ هذا القانون الحكم المركزي أكثر وأعطى صلاحيات واسعة للسلطان وبذلك جاء عكس توقعات وآمال واضعه مدحت باشا فكان أول ضحاياه .

سادساً : أثيرت العديد من المواقف حول هذه التنظيمات الخيرية وتباينت بين مؤيد ومعارض داخل الدولة العثمانية وخارجها ، فمعظم العثمانيين رفضوا هذه التنظيمات لأنها أطلقت يد الدول الأوروبية أكثر ومنحت لرعاياها المسيحيين حقوق رأوا فيها أنها تتعارض والشريعة الإسلامية في حين أن معظم الدول الأوروبية (حليفة الدولة العثمانية) باركت هذه

التنظيمات لأنها كانت في نظرهم نفس جديد يطيل عمر الدولة العثمانية أكثر للوقوف في وجه الأطماع الروسية، لكن هذه الأخيرة عارضتها لأنها رأت فيها ما يعرقل مصالحها .

سابعاً : أما الولايات العربية أوجست خيفة من التنظيمات لأنها رأت أنها ستؤدي إلى تقوية سلطة الدولة لهذا لم تطبق بسرعة وشمول ، فطبقت في بلاد الشام قبل غيرها من الولايات العربية .

ثامناً: ولعل أهم التغيرات التي جاءت بها التنظيمات الخيرية خصوصاً في الولايات العربية هو ترسيخ الحكم المركزي أكثر وتقزيم دور العصبيات وكذا العائلات البارزة ذات السلطة .

تاسعاً : كانت للتنظيمات الخيرية إيجابيات ظهرت خصوصاً في الولايات العربية (بلاد الشام والعراق) ساهمت أكثر في ترسيخ السلطة العثمانية فيها، لكن ما يؤخذ عليها هو اقتباسها القوانين الوضعية من الدول الأوروبية دون مر اعاة طبيعة الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو ما جعلها تفقد هيبتها في نظر المسلمين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى زاد تغلغل النفوذ الأوروبي أكثر في الدولة العثمانية وأصبحت معاول الهدم تعمل داخلياً ، وتنخر في جسد السلطنة وسيستمر هذا الوضع حتى سقوطها وإعلان قيام دولة تركيا العلمانية في 1922م على يد كمال أتاتورك .

الملاحق

الملحق رقم 1: النص الأول من خط كلخانة .[1]

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدّلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قدرؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهدّدون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث في بعض اجراءآت للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة تعيشه وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله .

[1]. المحامي ، مرجع سابق ، ص ص 481-484.

النص الأخير من خط كلخانة

هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النقمة،وأن لا ينجح له أعمالاً مدى الدهر آمين.
حرر في يوم الأحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥» .

لكن أشغلته عن إتمام هذه الإصلاحات حرب الروسيا التي قامت بسبب اختلاف فرنسا والروسيا على حماية الأماكن المقدّسة بأورشليم ودعيت بحرب القرم .

ولما انتهت هذه الحرب أصدر السلطان فرماناً جديداً ببيان الإصلاحات المقتضى إدخالها في الممالك المحروسة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨ فبراير سنة ١٨٥٦) وهذا نصه مترجماً من كتاب (أس انقلاب) .

الملحق رقم 2: جدول بقرارات التنظيمات على مدى أربعين عاماً [1].

التاريخ	الموضوع
١٨٣٩/١١/٣	خط شريف كالخانة.
١٨٤٠/٣/٨	إعادة تنظيم مجلس أحكام عدلية (المجلس الكبير).
١٨٤٠	إصدار مجموعة قوانين جنائية.
١٨٤٠	إنشاء محكمة تجارية (تجارت مجلسي) في وزارة التجارة.
١٨٤٣/٩/٦	القانون الخاص بالمجندين في الجيش.
١٨٤٥	مجمع نواب الولايات في العاصمة.
١٨٤٥	إنشاء الجامعة ومعاهد أخرى للتعليم الثانوي.
١٨٤٦	نشر مجموعة قوانين إدارية.
١٨٤٧	إنشاء محاكم مدنية وجنائية مختلطة.
١٨٤٧	إنشاء وزارة (نظارة) للمعارف العمومية.
١٨٥٠/٥/٢٤	فرمان لصالح غير المسلمين.
١٨٥٢/٧/٢٨	إصدار مجموعة قوانين تجارية.
١٨٥٤	تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاح وآخر عال للقضاء .
١٨٥٥/٥/٧	إبطال الخراج على الرعايا وقرار تجنيدهم.
١٨٥٦/٢/١٨	خط همايون.
١٨٥٦/٣/٣٠	صلح باريس.

[1]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 77.

جدول بقرارات التنظيمات على مدى أربعين عاماً[1] .

التاريخ	الموضوع
١٨٥٦	تأسيس بنك عثماني.
١٨٥٨/٤/٢١	نشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي.
١٨٥٨/٨/٩	نشر مجموعة من قوانين جنائية.
١٨٦٠/٤/٣٠	ملحق لمجموعة القوانين التجارية وهو ينظم محاكم التجارة التي أدمجت في المحاكم المختلفة.
١٨٦٠/٥/٢٤	النظم الخاصة بالجماعة الكرجية الأرمنية وقد صودق عليها عام ١٨٦٢.
١٨٦١	دمج المجلسان الماليان فأصبحا مجلساً واحداً له ثلاثة أقسام (إداري وتشريعي ومالي) .
١٨٦١/٥/١	نظم جديدة خاصة بلبنان.
١٨٦٢	النظام الأساسي الخاص بالبطريركية العامة.
١٨٦٣/٢/٤	امتياز إنشاء البنك السلطاني العثماني.
١٨٦٣/٨/٢٠	مجموعة من القوانين الخاصة بالتجارة البحرية.
١٨٦٤/٤/١	نظم خاصة بطائفة اليهود .
١٨٦٤/٩/٦	النظام الأساسي للبنان.
١٨٦٤/١١/٨	قانون الولايات.
١٨٦٧/٦/١٦	قانون يعطي الأجانب الحق في تملك العقار.
١٨٦٨/٤/٢	إنشاء مجلس للدولة (شوراي دولت) ومحكمة عليا (ديوان أحكام عدلية) .
١٨٦٨	افتتاح مدرسة (ليسية) غلطة سراي.
١٨٦٨/٦/١	قانون خاص بالجنسية العثمانية.
١٨٦٩/٤/٤	قانون باختصاص المحاكم النظامية.
١٨٦٩	تنقيح القانون المدني (مجلة أحكام عدلية) وقد صدرت الكتب الستة عشر الخاصة بهذا القانون بين عامي ١٨٦٩-١٨٧٦.
١٨٧٠	فرمان بإنشاء أستقفية بلغارية.
١٨٧٠/٣/١٠	القانون الخاص بإدارة الولايات.

[1]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 78 .

جدول بقرارت التنظيمات على مدى أربعين عاماً [1].

١٨٧١/٢/٢١	قانون بإلغاء الأوقاف الدينية (لم ينفذ قط).
١٨٧٥	فرمان بإعادة تنظيم القضاء ونقل المحاكم التجارية إلى وزارة العدل .
١٨٧٦/١٢/٢٣	إصدار القانون الأساسي.
١٨٧٩/٥/٢٠	النظام الأساسي لوزارة العدل والعبادات.
١٨٧٩/٦/١٧	نظام المحاكم النظامية.
١٨٧٩/٦/١٧	قانون تطبيق الأحكام.
١٨٧٩/٦/٢٢	مجموعة القوانين الخاصة بالإجراءات المدنية.

[1]. جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 79 .

الملحق رقم 3 : النص الأول الإصلاحات الخيرية [1].

« من أهمّ أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صنوف التبعة التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة،ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن من يوم جلوسنا المقرون باليمن قد تزايد عمار وثروة مملكتنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة فوائد نافعة، ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظامات الجديدة التي توفقنا إلى الآن لوضعها وتدوينها بالموافقة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتمدنة مطلوبنا إيصالها إلى درجة الكمال ،وقد تأيدت بعناية الله تعالى ،وبمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجميلة وبهمة ومعاونة الدول المتحابة،حقوق دولتنا العلية الخارجية،ولذا فهذا العصر بعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير .وبما أن من أهمّ رغائبنا المجبولة على الشفقة تقدّم الأسباب والوسائل الداخلية المستلزمة تزايد قوّة سلطنتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة أحوال كافة صنوف تبعة دولتنا العلية الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجود، قد أصدرنا إرادتنا الملوكية هذه بإجراء الأمور الآتية الذكر .

وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلخانه من حيز القوّة إلى حيز الفعل وتقرير وإبقاء كافة الامتيازات والمعافيات الروحانية

[1].المحامي ، مرجع سابق ، ص 484 .

النص الأخير من الإصلاحات الخيرية [1].

ويصير تصحيح أصول العملة وتعمل الطرق المؤدية لاعتبار مالية الدولة مثل فتح البنوك وتعيين الأسباب التي تكون منبعاً لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس المال المقتضي وفتح الجداول(١) والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع الأسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك. ويلزم النظر في الأسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موقع الإجراء. فيا أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم يلزمكم إعلان هذا الفرمان الجليل العنوان الملوكي حسب أصوله بدار السعادة، ولكل طرف من ممالكنا المحروسة،وإجراء مقتضيات الخصائص المشروحة حسب ما توضح آنفاً وبذل جل الهمة في استحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية للدوام والاستمرار على رعاية أحكامها الجليلة من الآن فصاعداً. ويلزمكم معرفة ذلك وإعتماد علامتنا الشريفة. حرر في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) اهـ .

[1].المحامي ، مرجع سابق ، ص 489 .

الملحق رقم 4: أهم مواد القانون الأساسي العثماني «المشروطية الأولى 1876م » [1].

المادة ١ ــ ان الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام ابدا لأية علة كانت .

المادة ٢ ــ ان عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس لها ادنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافة من شيء .

المادة ٣ ــ ان السلطة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ ــ ان حضرة السلطان وهو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ ــ ان حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ ــ ان حقوق سلالة بني عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ ــ ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات في الولايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب وذكر الاسم في الحرب والصلح ، وقيادة القوات البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية ومن النظامات المتعلقة بدوائر وتخفيف المجازاة القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط الانتخاب اعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدمة .

المادة ٨ ــ يطلق لقب عثماني على كل فرد من افراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب كان و يسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الاحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ ــ ان جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ ــ ان الحرية الشخصية هي مصونة من جميع انواع التعدي ولا يجوز اجراء مجازاة احد بأي وسيلة كانت الا بالاسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ ــ ان دين الدولة العثمانية هو الدين الاسلامي ومع مراعاة هذا الاساس وعدم الاخلال براحة الخلق والاداب العمومية ، تجري جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ ــ ان المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ ــ ان تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من انواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ ــ يسوغ لكل فرد من افراد التبعة العثمانية او الجملة منهم تقييم عرض حال بحق مادة وجدت مخالفة

[1]. بن مرجة ، مرجع سابق ، ص 438 .

أهم المواد القانون الأساسي [1].

المادة ١٧ ــ ان العثمانيين جميعهم متساوون امام القانون كما انهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ما عدا الاحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ ــ يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لاجل تقلد مأموريات الدولة .

المادة ٢١ ــ كل احد امين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الاصول ولا يؤخذ من احد ملكه ما لم يثبت لزومه للنفع العام و يدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ ــ ان مسكن كل احد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة ان تدخل جبراً في مسكن احد او منزله الا في الاحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ ــ لا يسوغ اجبار احد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون اصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٢١ ــ كل احد امين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الاصول ولا يؤخذ من احد ملكه ما لم يثبت لزومه للنفع العام و يدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ ــ ان مسكن كل احد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة ان تدخل جبراً في مسكن احد او منزله الا في الاحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ ــ لا يسوغ اجبار احد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون اصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٣٧ ــ يحق لكل من الوكلاء في اي وقت شاء ان يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين او أن ينيب عنه فيها احد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته وله التقدم في الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ ــ اذا استدعي احد الوكلاء الى مجلس المبعوثين بموجب قرار الاكثرية لاعطاء ايضاح عن امر ما يحضر الى المجلس او يرسل احد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويجيب عن المواد التي يسأل عنها ويحق له ان يؤخر جوابه اذا رأى لزوما لذلك أخذا المسئولية على نفسه .

المادة ٣٩ ــ جميع المأمورين ينتخبون من ارباب الاهلية والاستحقاق للمأموريات التي تفوض اليهم بحسب الشروط المعينة في النظام ، وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبدو منه حقيقة ما يوجب العزل قانونا او يستعفي من تلقاء نفسه او يرى عزله لازما لضرورة تقتضيها احوال الدولة ومن كان من اصحاب الاستقامة وحسن السلوك من المأمورين ، وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديرا بالترقي و يعين له معاش التقاعد او العزل بحسب نص النظام الخصوصي الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ ــ سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول في ادارة وظيفته .

[1]. بن مرجة ، مرجع سابق ، ص ص 438 –440 .

الملحق رقم 5 : التقسيم الإداري في ولاية سورية [1].

1- ولاية سورية

قرى	مزارع	ناحية	قضاء	لواء
357	59	1	7	لواء الشام الشريف
316	-	3	3	لواء حماه
3	5	338	51	لواء حوران
25	-	1	3	لواء معان
1036	110	8	18	المجموع

2- ولاية بيروت

قرى ومزارع	ناحية	قضاء	لواء
361	8	3	لواء بيروت
255	4	4	لواء عكا
683	5	3	لواء طرابلس الشام
1440	17	3	لواء اللاذقية
2280	9	3	لواء البلقاء
5019	43	16	المجموع

3- ولاية حلب

في سنة 1292 هـ/1874م

قرى	ناحية	قضاء	لواء
1935	30	13	لواء حلب
842	11	3	لواء أورفه
484	9	4	لواء مرعش
3261	50	20	المجموع

هذا وقد بلغت ولاية سورية أقصى اتساع لها بعد انفصال متصرفية القدس في سنة 1292 هـ / 1874م حيث ضمت 8 ألوية 28 قضاء بينما بلغ عدد ألوية الدولة العثمانية 150 لواء 527 قضاء.

[1].عوض ، مرجع سابق ، ص 80-81 .

الملحق رقم 6 : التقسيم الإداري لولاية العراق في عهد مدحت باشا [1].

ولاية بغداد :

لواء بغداد : 1- قضاء خراسان 2- قضاء خانقين
3- قضاء الكاظمية 4- قضاء سامراء
5- قضاء الدليم 6- قضاء عانة

لواء الحلة : 1- قضاء الهندية 2- قضاء السماوة
3- قضاء الديوانية 4- قضاء النجف
5- قضاء الشامية

لواء كربلاء : لم تظهر له تشكيلات في عهد مدحت

متصرفية البصرة : وتتبعها الأقسام الإدارية التالية : البصرة- المنتفق- العمارة- الكويت-نجد.

ولاية الموصل :

(أ) لواء الموصل : 1- قضاء الموصل 2- قضاء العمادية
3- قضاء زاخو 4- قضاء دهوك
5- قضاء عقرة 6- قضاء سنجار

(ب) لواء كركوك : 1- قضاء راوندوز 2- قضاء أربل
3- "صلاحية (كفرى) 4- قضاء كويسنجق
5- قضاء رانية

(جـ) لواء السلمانية : 1- قضاء كل عنبر 2- قضاء بازيان
3- قضاء قره طاغ 4- قضاء شهر بازار
5- قضاء مركه قضاء الحاف

وكانت البصرة خلال عهد مدحت متصرفية وكذلك نجد . وكانت متصرفية البصرة تنقسم إلى

(أ) البصرة **(ب)** المنتفق **(جـ)** العمارة

---

[1]. سليمان نوار ، مرجع سابق ، ص 352 .

الملحق رقم 7 : الصفحة الأولى من العدد الأول لجريدة الزوراء [1].

[1].موسى النجار ، مرجع سابق ، ص 493 .

البيبليوغرافيا

1-المصادر :

1. ابن أحمدالرجبي خليل : تاريخ الوزير محمد علي باشا ، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة 1997.

2-سليمان البستاني ، عبرة وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، مطبعة الأخبار ، 1908 .

3-السيد مصطفى : نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1806 تحقيق : خالد زيادة ، ط1 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 .

4-عبد الحميد الثاني :مذكراتي السياسية (1891-1908) خلافته (1876-1909م) تر جمة: مؤسسة الرسالة ، ط2 ، بيروت ، 1979.

5-عثمان أوغلي عائشة : والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر جمة: صالح سعداوي صالح ، ط1 ، دار البشير، عمان ، 1991 .

6-كرد علي محمد: مخطط الشام ، 6 أجزاء ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1925.

2-المراجع :

1. إبراهيم ياسين الخطيب ، ومحمد عبد الله عودة ، تاريخ العرب الحديث ، دار الأهلية ،عمان 1989.

2. أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني ، ط 1، دار الشروق،القاهرة 1982 .

3. آصاف يوسف بك عزتـلو : تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تقديم : محمد زينهم محمد عزب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 .

4. أمين أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، دار الكتاب العربي ، بيروت د.ت.ن.

5. أوزتورك سعيد ، أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، وقف البحوث العثمانية د.ب.ن ، 2008 .

6. أوزتونا يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية، تر جمة: عدنان محمود سلمان ،مجلد 2 ، مؤسسة الفيصل ، استانبول، 1990.

7. أوغلي أكمل الدين إحسان :الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة: صالح سعداوي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون و الثقافة الإسلامية ، استانبول ، 1999م.

8. البحراوي محمد عبد اللطيف : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839م) ، دار التراث ، القاهرة ,1978 .

9. بروكلمان كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة : نبيه أمين فارس ، ط 5 ، دار العلم لملايين ، بيروت ، 1968 .

10. بن صالح سليمان: كيف سقطت الدولة العثمانية ؟ ، ط1 ، دار القاسم ،1420هـ الرياض.

11. بن مرجة موفق : صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، دار الكويت للصحافة ، الكويت ، 1984 .

12. بيتروسيان إيرينا : الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ، معهد الدراسات الشرقية دبي ، 2006.

13. بيضون جميل وآخرون : تاريخ العرب الحديث ، ط1، دار الأمل للنشرو التوزيع،الأردن 1991.

14. حتي فليب ، تاريخ سورية و لبنان و فلسطين ، ترجمة :كامل اليازجي ، مراجعة جبرائيل جبور ، ج2 ، دار الثقافة ، بيروت ، 1963.

15. الحصري ساطع: الدولة العثمانية و البلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960.

16. حرب محمد : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات ، القاهرة 1994.

17. الخطيب إبراهيم ياسين، محمد عبد الله عودة : تاريخ العرب الحديث ، دار الأهلية ، عمان 1989.

18. خير الفلاحة محمد : الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد)، تاريخ الاطلاع 24-03-2016، على ساعة 16:20، www.samrt10.com.

19. روجان يوجين : العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر،تر جمة: محمد إبراهيم الجندي ، ط1، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2011.

20. سعد الغالبى سلوى : العلاقات العثمانية الأمريكية (1246-1337هـ/1830-1918م) ط1 ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 2002.

21. سيد محمد السيد : دراسات في التاريخ العثماني ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة 1416هـ/1996 م.

22. الشناوي عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج4 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ،2005.

23. الصلابي محمد علي محمد : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ط1 ، دار البيارق ، ليبيا ،2001.

24. العزاوي عباس : تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج 7 دار الجيل للطباعة والنشر، بغداد 1949.

25. عزت عبد الكريم أحمد : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، مج 1 ، القاهرة 1951 .

26. عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث ،"الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر "، ج1 ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت ،1971.

27. عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، دار النهضة العربية بيروت ، د. ت.ن .

28. عنتابي محمد فؤاد ، نجوى عثمان : حلب في مئة عام (1850-1950) ، ج1 (1850-1900) ، مكتبة راس رحمو ، حلب ، 1992.

29. عوض محمد : الإدارة العثمانية والبلاد العربية في ولاية سورية (1864-1914م) ، دار المعارف ، مصر ، 1969 .

30. العيدروس محمد حسن : الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني (1871-1913م) ط 1 ، دار المتنبي لطباعة و النشر ، أبو ظبي ، 1992 .

31. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح : دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط1 دار القاهرة ، مصر ،2007.

32. غربي الغالي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي(1288–1916م) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

33. الغزاوي قيس جواد : الدولة العثمانية قراءة جديد لعوامل الانحطاط ، ط 1 ، مركز دراسات الإسلام و العالم ، فلوريدا ، 1994.

34. المحامي فريد بك محمد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان عباس حقي، ط 5 ، دار النفائس ، بيروت ، 1986 .

35 . قازان نزار : سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية ، ط1 ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،1992.

36. كوثراني وجيه : السلطة و المجتمع و العمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1982.

37. مانتران روبير : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة: بشير السباعي ، ط1 ،ج2 ، دار الفكر لدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993 .

38. مخزوم محمد : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في الشرق العربي في عصر النهضة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981.

39. نوار سليمان عبد العزيز : تاريخ الشعوب الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة د.ت.ن.

40. نوار سليمان عبد العزيز : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي للطباعة ، القاهرة ، 1960 .

41. نوار عبد العزيز سليمان : تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق) ، دار لنهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1973.

42. النجار جميل موسى : الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، ط1 ، مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ،1991م .

43. هريدي علي صلاح أحمد : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار الوفاء لدنيا، القاهرة 2000.

44. ياغي إسماعيل أحمد : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي،مكتبة العبيكان ، الرياض 1995 .

المراجع الأجنبية :

1-Lewis Bernard: the emergence of modern turkey , oxford , u . p ,1960.

2-Stephen henslay longgrig: four centuries of modren IRAQ, traduction djaafer khiat, oxford u. P, 192

الـــــــمـــــــذكـــــرات :

1. حمداني فاطمة ، شدري معمر لويزة :" سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام (1876–1909م)"، إشر اف: بوقجاني أحمد ، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ للتعليم الثانوي ، تخصص تاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بوزريعة ، 2008.

2. غانية بعيو :"التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839–1876"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، تحت إشراف د الغالي غربي ، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2009 .

3. المضيان ماجد صالح : "أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة مابين 1530–1920"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ،1995.

الدوريات:

1. برهان الدين عبد القادر : "تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية (1839–1918)"، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 11 ، العراق ،1981.

2. سنو عبد الرؤوف : "العلاقات الروسية العثمانية (1687–1878)"، مجلة تاريخ العرب العدد 5 ، بيروت ،1985.

3. الصائغ بان غانم أحمد: "سياسة بريطانية تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1914 م)"، مجلة التربية والعلم ، كلية العلوم السياسية ، المجلد19 ، العدد 5 د.ب.ن ، السنة 2012.

4. علو السامرائي أحمد محمود ، حسين الدليمي محمد حمزة : "الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة1828"، مجلة التربية والعلم ، المجلد 17، العدد 2، د.ب.ن، سنة 2010.

الـــمـوسوعـــات و الـــــقـــواميـس :

الـموســـــوعـــات :

1. موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري ، أوزتونا يلماز : مجلد3 ، ط1 ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1431هـ/2010م ، ص16 .

2. موسوعة التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية ، بكر محمد إبراهيم : مركز الراية للنشر والإعلام ، القاهرة ، 2006.

3. الموسوعة السياسية ، إشراف : الكيالي عبد الوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، 1985.

4. مؤنس حسين : أطلس التاريخ الإسلامي، ط1 ، دار الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة 1987.

5. الموسوعة العربية الميسرة ، إشراف: شفيق غربال محمد ، مجلد1 ، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين ، القاهرة ، 1995 .

القواميس :

1. صابان سهيل : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ،1421 هـ/2000م.

2. الخطيب محمد عبد الكريم : معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط 1، مؤسسة الرسالة بيروت ،1996.

الفهرس

المحتوى **رقم الصفحة**

شكر وتقدير.....I

إهداء.....III

قائمة المختصرات:.....VI

الملخص:.....V

المقدمة:.....أ ـ ح

الفصل الأول: تدهور أوضاع الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر

1ـ ضعف الدولة العثمانية.....8

1ـ الجانب السياسي والإداري 9

2ـ الجانب العسكري 13

1 ـ 2 ـ الوضع الداخلي : تمرد الإنكشارية 14

2 ـ 2ـ الوضع الخار جي : الحروب الصليبية ضدّ الدولة العثمانية.....19

3ـ الجانب الاقتصادي 23

الفصل الثاني : التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية(1839ـ 1876م)

1ـ عصر عبد المجيد الأول و إصداره لمرسوم كلخانة.....29

2ـ مجموعة قوانين تنظيمية (1840 ـ 1874م).....35

3ـ خط التنظيمات الخيرية 1856م.....36

4ـ قانون الولايات 1864م.....44

5ـ خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م.....47

6ـ إعلان المشروطية الأولى 1876م.....49

الفصل الثالث: مواقف تجاه التنظيمات

1ـ موقف الولايات العربية من التنظيمات 56

1.1 . موقف بلاد الشام.....57

1. 2 . موقف ولاية العراق.....63

2ـ موقف العثمانيين من التنظيمات 75

2 .1. موقف الرعايا.....75

2 .2. موقف المسلمين.....77

2 .3. موقف رجال الدين..... 79

2 .4. موقف الطبقة العامة.....80

2 .5. موقف العلماء.....81

2 .6. موقف الطرق الصوفية.....82

2 .7. موقف السلاطين و الباشاوات.....83

2 .8. موقف الطبقة المثقفة.....85

2 .9. موقف الملتزمين.....86

3. موقف الدول الأوروبية من التنظيمات 87

3 .1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....87

3 .2. موقف بريطانيا.....88

3 .3. موقف فرنسا.....89

3 .4. موقف روسيا و النمسا.....90

خاتمة.....94

الملاحق.....98

قائمة بيبليوغرافيا.....110

فهرس المذكرة.....121